مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين
فيما يجوز ضرورة وأثر اختلاف الرواية فيه

الدكتور: عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد الله الدباسي
قسم النحو والصرف في كلية اللغة العربية
بجامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض

المقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، أما بعد فلغتنا العربية باقية ـ كما أراد الله ـ ما بقي هذا الدين وهذا الكتاب المبين ، ولهذا فقد اتسمت بما يعين على البقاء والصمود ، فكان من أهم السمات التي أعانتها على ذلك سمة المرونة والقبول للتوسع بحسب الحاجة ، ويندرج تحت هذه السمة ما يعرف بالضرورة الشعرية ، وهي الأمور التي يجوز أن تستعمل في الشعر خاصة دون النثر ؛ تيسيراً للشاعر الذي قُيدَ بقيود الشعر .

ولقد بحث النحويون في مسائل الضرورة وألف بعضهم فيها مؤلفات عدة عنيت بتبيين المسائل التي تجوز ضرورة لا سعة ، وقد كانت بعض تلك المسائل محل خلاف بين النحويين ، شأنها في ذلك شأن غيرها من مسائل النحو ، وكان في مقدمة أولئك البصريون والكوفيون .

ولما سبق ذكره فإني قد آثرت أن يكون موضوع هذا البحث هو (مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين فيما يجوز ضرورة وأثر اختلاف الرواية فيه) ،ومرادي بتلك المسائل هي ما اختلف فيها البصريون والكوفيون جماعة أو أفراداً في حكم مجيئها في الشعر ضرورة، شريطة أن يكون أحد الفريقين منع أو ضعف والآخر أجاز ، وأثر تعدد الرواية في ذلك الخلاف ، ولا يدخل ضمن هذا البحث المسائل التي حكم عليها أحد الفريقين بالضرورة لدى احتجاج الفريق الآخر ببيت من الشعر مستشهدا به على مسألة نحوية أخرى ؛ لأن مثل ذلك كثير ويصعب استقصاؤه ؛ إذ قلما تخلو مسألة نحوية خلافية من مثل ذلك ، كما أن كثيرا من النحويين قد يطلق الحكم على شاهد بالضرورة على الرغم من أنه لا يجيزه هو في الضرورة ، إضافة إلى أن جلَّ تلك المسائل قد اختُلف في حكم استعمالها في السعة لا الضرورة ، ولهذا حكم المانعون على ما جاء على منوالها في الشعر بأنه ضرورة.

ولهذا الموضوع أهمية وثمرة ظاهرتان إذ يجمع ما دار من خلاف بين القطبين الرئيسين في النحو البصريين والكوفيين في ما يجوز ضرورة.

وأهمية هذا الموضوع الآنفة الذكر هي التي دفعتني إلى اختياره مستعيناً بالله .

أما عن الدراسات السابقة فلم أجد بحثاً مستقلاً يتناول مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين فيما يجوز في الضرورة ، وأثر اختلاف الرواية فيه ، وإنما معظم البحوث الحديثة تعنى بإيراد أحكام الضرورة وما يجوز فيها ، وبعضها قد يذكر مسائل اختلف فيها النحويون قاطبة .

وقد اعتمدت في جمع مسائل الخلاف على المصادر الرئيسة في هذا الموضوع وهي : كتب الضرورة المتقدمة[1]، وكتب الخلاف بين البصريين والكوفيين[2]، واستنبطت منها المسائل حرصاً على الدقة والتثبت فيما أنقله وأعتمده في هذا البحث.

أسأل الله تعالى العون والتوفيق والسداد .

١وهي : ١–ضرورة الشعر للسيرافي . ٢–ما يجوز للشاعر في الضرورة للقيرواني . ٣–ضرائر الشعر لابن عصفور . ٤–موارد البصائر لفرائد الضرائر لمحمد سليم . ٥– الضرائر للآلوسي .

٢وهي : ١–الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري . ٢–التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري . ٣–ائتلاف النصرة لعبد اللطيف الزَّبيدي .

التمهيد : مفهوم الضرورة .

لم يسلم مفهوم الضرورة من الاختلاف بين النحويين في تحديده ، وقد يكون ذلك من الأسباب التي أدت إلى اختلافهم فيما يجوز في تلك الضرورة ، إذ كان للنحويين في تحديد هذا المفهوم أقوال:

القول الأول : أن الضرورة هي ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة ؛ أي مخلص ومتسع ، أم لا . وهذا مذهب الجمهور[1].

القول الثاني : أن الضرورة ما جاز في الشعر والسجع . وهو قول الأخفش.

فالأخفش لا يقصر الضرورة على الشعر ، وإنما يُدخل معه السجع والفواصل القرآنية.

وهذا القول فيه نظر ؛ لأنه أدخل جزءا من النثر ضمن الضرورة ، ومعلوم أن الناثر حتى وإن كان ساجعاً لديه من المرونة والسعة ما ليس للشاعر الذي قُيّد بقيد الوزن الشعري .

القول الثالث : أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة . وهذا مذهب ابن مالك . وعزي إلى سيبويه القول به مع أنه ليس له نص في تعريف الضرورة[2].

وهذا ما يفسر تشدد ابن مالك في الحكم بالضرورة ، فكثيراً ما يرفض الحكم على بيت بأنه ضرورة شعرية ؛ لأن الشاعر يمكنه أن يغير تركيب البيت إلى تركيب آخر دون ارتكاب محظور مع استقامة الوزن الشعري[3]، ولعل الذي جعل ابن مالك يأخذ بهذا المنهج هو قدرته الفائقة على النظم .

١انظر : خزانة الأدب : ٣٣/١ ، فيض الانشراح : ٣٦٥/١ ، الضرائر للآلوسي : ٥ .

٢انظر : همع الهوامع : ٣٣٢/٥ ، الاقتراح : ٥٤ ، خزانة الأدب : ٣٣/١ ، فيض الانشراح: ١/ ٣٦٤ .

٣انظر أمثلة على ذلك في : شرح التسهيل : ٢٠١/١ ، ٣٦٧/١ ، شرح الكافية الشافية : ٣٠٠/١ .

ورد كثير من المتأخرين على ابن مالك ، منهم أبو حيان الذي قال : إنه لو عُدّ عدم المندوحة شرطًا لما كان هناك ضرورة ؛ لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر يستقيم به البيت[1].

ومما سبق يتبين أن النحويين ما بين متساهل في تحديد الضرورة ، وهو الأخفش ، ومتشدد في ذلك وهو ابن مالك ، ومتوسط بين هذين وهم الجمهور ، ولهذا فإن قول الجمهور هو القول الصواب في هذه المسألة ؛ لأنه راعى خصوصية الشعر وترك للشاعر قدرا كافياً من المرونة والحرية المقيدة .

وقد أنكر ابن فارس ما يعرف بالضرورة الشعرية ، إذ إنه يرى أن الشاعر كغيره ملزم بمراعاة القواعد والأحكام النحوية ، فما وافق من شعره كلام العرب فهو مقبول ، وما لم يوافقه فهو مردود ؛ لأنه خطأ[2].

وموقف ابن فارس هذا مردود عليه ؛ لأنه مع خرقه لإجماع النحويين واللغويين فهو مخالف للواقع والحال ، فباب الضرورة باب كبير في اللغة ، وما زال الشعراء يطرقونه بكثرة ، إذ لا تكاد ترى قصيدة خالية من إحدى الضرورات التي لا تقال في غير الشعر[3].

١انظر : فيض الإنشراح : ٣٦٥/١ ، الضرائر : ٦ .

٢انظر : الصاحبي : ٤٦٩ ، الضرورة الشعرية في النحو العربي : ١٥٧ ، القول المبين في الضرورة الشعرية عند النحويين : ٣٣ .

٣أشبع بعض الباحثين المحدثين الحديث عن مفهوم الضرورة عند النحويين ، انظر من تلك البحوث : الضرورة الشعرية في النحو العربي للدكتور : محمد حماسة عبداللطيف : ١٣٢ ، الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي للدكتور : عبدالعال شاهين : ١٥ ، القول المبين في الضرورة الشعرية عند النحويين : ١٩ .

الفصل الأول : مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين فيما يجوز ضرورة

جمعت عددا من المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون فيما يجوز ضرورة ، وقد قسمت هذا الاختلاف قسمين جعلت كلاً منهما في مبحث مستقل مع دراسة تلك المسائل ، وتبيين القول الراجح فيها ، والمبحثان هما :

المبحث الأول : مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين جماعة

في هذا المبحث سأورد المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون مذهباً مقابل مذهب، ويدخل ضمن هذا المبحث لو أخذ بعض الأفراد من أحد المذهبين بقول المذهب الآخر :

١ –مد المقصور

أجاز النحويون البصريون والكوفيون عدا الفراء قصر الاسم الممدود في الشعر ضرورة وسيأتي الحديث عن هذه المسألة لاحقاً ، غير أنهم اختلفوا في حكم عكسه ، وهو مد الاسم المقصور للضرورة الشعرية ، ولهم في ذلك قولان:

القول الأول : أن ذلك ممتنع في الضرورة الشعرية. وهو مذهب البصريين ما عدا الأخفش[١].

وقد استدل أصحاب هذا القول بأن الاسم المقصور هو أصل للممدود ، ولهذا صح أن يقصر الممدود ؛ لأن فيه رجوعاً إلى الأصل ، ولم يصح مدُّ المقصور ؛ لأن فيه رداً للشيء إلى غير أصله ، وهذا ممتنع[٢].

القول الثاني : أنه يجوز مد الاسم المقصور في الضرورة الشعرية. وهذا مذهب الكوفيين[٣]، والأخفش[٤]

١انظر: الأصول : ٤٤٧/٣ ، ضرورة الشعر : ٩٤ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٣٠ ،الإنصاف : ٧٤٥ ،ضرائر الشعر لابن عصفور : ٣٩ ، ائتلاف النصرة : ٧١ .

٢انظر : ضرورة الشعر للسيرافي : ٩٩ ، الإنصاف : ٧٤٩/٢ ، ائتلاف النصرة : ٧١ .

٣انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٣٠ ، الإنصاف : ٧٤٥ ، ضرائر الشعر لابن عصفور: ٣٨ ، أوضح المسالك : ٢٦٧/٤ ، ائتلاف النصرة : ٧١ .

٤انظر : ضرورة الشعر للسيرافي : ٩٤ ، ٩٦ ، الإنصاف : ٧٤٥/٢ ، ائتلاف النصرة : ٧١ .

وأحمد بن ولاد[1] من البصريين ، ووافقهم بعض المتأخرين ، منهم ابن خروف[2] وأبو حيان[3].

وقد اشترط الفراء لجواز ذلك في الشعر ألا يُخرج مد الاسم المقصور الاسم بعد مده إلى بناء ليس في الأبنية العربية ، فأجاز مد (مِقْلَى) ؛ لأنه يكون بعد مده على وزن (مِفْعال) كمفتاح ، ولم يجز مد نحو (مَوْلَى) ؛ لأنه يفضي إلى ما لا نظير له في أبنيتهم[4].

واستدل هؤلاء بأنه قد ورد مد المقصور للضرورة في شواهد كثيرة[5].

كما استدلوا بأنه يجوز إجماعاً إشباع الحركات الثلاث ؛ لينشأ عنها واو وياء وألف ، فمد المقصور ليس ببعيد عن ذلك[6].

والقول الراجح عندي هو قول من ذهب إلى جواز مد المقصور في الشعر ضرورة ؛ لكثرة الشواهد الدالة على ذلك ، كما أنه أخف بكثير من أمور ذهب معظم النحويين إلى جوازها كالحذف المخل لحروف الكلمة الأصلية ، وتقديم ما لا يصح تقديمه وغير ذلك .

٢–زيادة (مَنْ)

اتفق النحويون البصريون والكوفيون على أنه لا يجوز زيادة (مَن) في سعة الكلام ، لكنهم اختلفوا في حكم زيادتها ضرورة على قولين :

القول الأول : أنه لا يجوز زيادتها مطلقا لا في نثر ولا في شعر . وهو قول البصريين[7] ،

وبه قال الفراء[1] من الكوفيين ، ووافقهم أكثر المتأخرين[2].

١انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور : ٤١ ، ارتشاف الضرب : ٢٧٦/٣، الضرائر للآلوسي : ١٢٦ .

٢انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور : ٤١ ، ارتشاف الضرب : ٢٧٦/٣، التصريح : ٢٩٣/٢ .

٣انظر : ارتشاف الضرب : ٢٧٦/٣ .

٤انظر : الإنصاف : ٧٤٥/٢ ، ارتشاف الضرب : ٢٧٧/٣ ، الضرائر للآلوسي : ١٢٦ .

٥انظر : الإنصاف : ٧٤٦/٢ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ٣٩، ارتشاف الضرب : ٢٧٦/٣

٦انظر : الأنصاف : ٧٤٩/٢ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ٤١ .

٧انظر : إصلاح الخلل : ٣٦٢ ، شرح المفصل لابن يعيش : ١٢/٤ ، ضرائر الشعر لابن عصفور: ٨١ ، التذييل والتكميل : ١٢٤/٣، شرح التسهيل للمرادي : ٢١٠ ، المساعد : ١٦٤/١.

وحجة هؤلاء أن (مَن) اسم ، ولا يصح زيادة شيء من الأسماء عدا ضمير الفصل ، وإنما حُكم عليه بالزيادة ؛ لأنه لا موضع له من الإعراب[٣].

القول الثاني : أنه يجوز زيادتها في الضرورة الشعرية فقط . وهو مذهب جمهور الكوفيين[٤] ، وعزي إلى الكسائي وحده[٥].

وقد استدل الكسائي بأبيات من الشعر[٦]، منها رواية أخرى لبيت عنترة ، وهو قوله :

ياشاةَ مَنْ قَنَصٍ لمن حلَّتْ لهُ حَرُمَتْ وكنتُ أَظُنُّها لم تُحرَمِ[٧]

فـ(مَن) زائدة ، والتقدير يا شاةَ قَنصٍ[٨].

ورُدَّ على الكسائي بأن (مَن) ليست زائدة ، وإنما هي نكرة موصوفة ، والتقدير : يا شاةَ إنسانٍ قَنَص ، فوصف بالمصدر[٩].

١انظر : شرح القصائد السبع الطوال : ٣٥٣ ، التذييل والتكميل : ١٢٤/٣ ، شرح التسهيل للمرادي : ٢١٠ ، المساعد : ١٦٤/١ .

٢انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٢/٤ ضرائر الشعر لابن عصفور : ٨١ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٢١٦/١ ، التذييل والتكميل : ١٢٤/٣ ، شرح التسهيل للمرادي : ٢١٠ ، المساعد : ١٦٤/١ ، خزانة الأدب : ١٣٠ .

٣انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور : ٨٠ ، التذييل والتكميل : ١٢٤/٣ ، شرح التسهيل للمرادي : ٢١٠ .

٤انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٢/٤ ، خزانة الأدب : ١٣٠/٦.

٥انظر : شرح القصائد السبع الطوال : ٣٥٣ ، إصلاح الخلل : ٣٦٢ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٢١٦/١ ، التذييل والتكميل : ١٢٤/٣ . مغني اللبيب : ٤٣٤.

٦انظر : شرح القصائد السبع الطوال : ٣٥٣ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ٨١ ، مغني اللبيب : ٤٣٤ .

٧البيت لعنترة بن شداد ، انظر : ديوانه : ٢١٣ ،ضرائر الشعر لابن عصفور : ٨١ ، المساعد : ١٦٤/١ ، وبلا عزو في : خزانة الأدب : ٣٢٩/١ .

٨انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢١٤ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ٨١ ، المساعد : ١٦٤/١ ، خزانة الأدب : ١٣٠/٦ .

٩انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور : ٨١ ، التذييل والتكميل : ١٢٤/٣ ، شرح التسهيل للمرادي : ٢١٠ ، المساعد : ١٦٤/١.

وقد اعترض بعض النحويين كابن يعيش[1] وابن مالك[2] على الكسائي في استدلاله ، بأن الرواية الصحيحة للبيت هي :

يا شاة ما قنص ....

بزيادة (ما) لا (مَن) ، وعليه فلا حجة في البيت .

قلت : لا يصح القدح في رواية الكسائي ؛ لأن هذه الرواية ثابتة إذ نقلها الثقات ، فها هو ذا أبو بكر الأنباري ينقل عن الفراء عن شيخه الكسائي هذه الرواية[3].

ويترجح عندي ما ذهب إليه البصريون، أما ما ذهب إليه الكوفيين من جواز زيادة (مَن) في الضرورة ففيه بعد ؛ لاحتمال كون (من) غير زائدة في الأبيات التي استند إليها ، كما أول ذلك المانعون ، ومعلوم أنه لا يصح أن يُحكم على شيء بالزيادة إلا إذا امتنع حمله على غير ذلك ؛ لأن الأصل عدم الزيادة ، فيلزم البقاء عليه ما دام له وجه يحتمله.

٣–إدخال (يا) النداء على (اللهم)

اختلف النحويون البصريون والكوفيون في حكم إدخال (يا) النداء على لفظة (اللهم) في الضرورة الشعرية ، ولهم في ذلك قولان :

القول الأول : أنه يمتنع إدخالها مطلقاً ، سواء أكان ذلك في السعة أم في الضرورة . وهذا مذهب جمهور البصريين[4] ، وهو الظاهر من كلام بعض

القول الثاني : أنه يجوز إدخالها في الضرورة الشعرية ، وهذا مذهب الكوفيين[6]، وبه أخذ السيرافي ،

وعزاه إلى البصريين[1] ، وإليه ذهب بعض المتأخرين كابن عصفور والآلوسي[2].

١١انظر : شرح المفصل : ١٢/٤.

٢انظر : شرح التسهيل : ٢١٦/١ .

٣انظر : شرح القصائد السبع الطوال : ٣٥٣ .

٤انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة :١٤٩ .

٥انظر : شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري : ١٣/٤ ، شرح الأشموني : ١٤٧/٢ ، حاشية الصبان : ١٤٦/٣ .

٦انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة :١٤٩ .

أما ابن هشام فقد توسط في المسألة ، إذ ذكر أن ذلك جائز في الضرورة النادرة[٣].

وقد استدل الكوفيون على صحة مذهبهم في ذلك ببيتين[٤]، أحدهما قول الشاعر :

إني إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا دَعَوْتُ يا اللهمَّ يا اللهما[٥]

فأدخل الشاعر (يا) على (اللهم) ضرورة[٦].

وقد عزي إلى الكوفيين القول بجواز الجمع بينهما في سعة الكلام أيضاً[٧].

وقد كان اختلاف النحويين في أصل لفظة (اللهم) هو السبب الرئيس الذي حملهم على الاختلاف في حكم اجتماعها مع (يا) ضرورة ، وفيما يأتي عرض مختزل لذلك الخلاف لتتضح المسألة :

القول الأول : أن أصل (اللهم) : يا الله ، فحُذفت أداة النداء (يا) ، وعُوض عنها بالميم المشددة آخر الكلمة ، فأصبحت (اللهم) . وهو قول البصريين[٨]، ووافقهم كل من وقفت على قوله من المتأخرين[٩].

وقد استدل من قال بهذا القول ببعض الأدلة[١] ، منها أن (الميم) المشددة في (اللهم) عوض من (يا) ؛ لدلالتهما يدلان على النداء ، ولأن كلاً منهما مؤلف من حرفين ، كما أن العوض يُعرّف بأنه ما قام مقام المعوَّض عنه[٢].

١انظر : ضرورة الشعر : ١٢٩ ، موارد البصائر : ٤٦٧ .

٢انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٥٦ ، الضرائر : ١٢٥ .

٣أوضح المسالك : ٣٠/٤ ، التصريح : ١٧٢/٢ .

٤انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة :١٤٩ .

٥البيت لأمية بن أبي الصلت في : خزانة الأدب : ٢٩٥/٢ ، وبلا عزو في : المقتضب : ٢٤٢/٤ ، سر صناعة الإعراب : ٤١٩/١ ، الإنصاف : ٣٤١/١ .

٦ما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٥٠ .

٧انظر : شرح التسهيل للمرادي : ٨٣٣ .

٨انظر : الكتاب : ١٩٦/٢ ، المقتضب : ٢٤٢/٤ ، معاني القرآن وإعرابه : ٣٩٤/١ ، إعراب القرآن للنحاس : ٣٦٤/١ ، الجمل : ١٦٤ ، اللمع : ١٧٥ ، الإنصاف : ٣٤١/١ ، ائتلاف النصرة : ٤٧ .

٩انظر أمثلة لذلك : أمالي ابن الشجري : ٣٤٠/٢ ، اللباب : ٣٣٨/١ ، شرح المفصل : ١٦/٢ .

ولهذا منع البصريون الجمع بين (يا) و(اللهم) في الشعر ؛ لأنه لا يصح الجمع بين العوض والمعوَّض عنه .

القول الثاني : أن أصل (اللهم) : يا الله أُمَّنَا بخير ، ثم حُذفت الجملة بعد النداء ؛ للتخفيف لكثرة الاستعمال ، وأُبقيت الميم المشددة ؛ للدلالة على الجملة المحذوفة . وهو قول الكوفيين[٣]، وعزي إلى الفراء وحده[٤].

وقد استدل أصحاب هذا القول بأنه قد ورد عن العرب اختصارهم لبعض الجمل مثل قولهم : هَلمَّ ، وأصلها : هَلْ أَمَّ ، وقولهم : وَيْلُمِّهِ ، والأصل : وَيْلٌ لِأُمِهِ[٥].

واعترض الكوفيون على البصريين بأن الميم المشددة لو كانت عوضاً من (يا) النداء لامتنع الجمع بينهما ؛ لأنه لا يصح أن يجمع بين العوض والمعوض عنه ، وقد ورد الجمع بينهما ، كما في البيت[٦].

والذي يظهر لي أن قول البصريين هو القول الراجح في أن (الميم) في (اللهم) عوض من (يا) النداء ، وإذا علم ذلك تبين أنه لا يصح الجمع بينهما في نثر ولا في شعر.

٤–منع الاسم المصروف من الصرف

١انظر : الإنصاف : ٣٤١/١ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٣٨/١ ، ائتلاف النصرة : ٤٧ .

٢انظر : الإنصاف : ٣٤٣ .

٣انظر : معاني القرآن للفراء : ٢٠٣/١ ، الإنصاف : ٣٤١ ، التبيين : ٤٤٩ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٣٨/١ ، ائتلاف النصرة : ٤٧ .

٤انظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣٦٤/١ ، اللامات : ٩٠ ، التبصرة والتذكرة : ٣٤٦/١ ، أمالي ابن الشجري : ٣٤٠/٢ .

٥انظر : معاني القرآن للفراء : ٢٠٣/١ ، إعراب القرآن للنحاس : ٣٦٤/١ ، الإنصاف : ٣٤١/١ ، شرح المفصل : ١٦/٢ .

٦انظر : الإنصاف : ٣٤٥/١ ، التبيين : ٤٥٠ ،

أجاز النحويون أن يصرف الاسم الممنوع من الصرف في ضرورة الشعر[1]، لكنهم اختلفوا في حكم عكسه ، وهو منع الاسم المصروف من الصرف ، وفيما يأتي عرض لأقوالهم في هذه المسألة :

القول الأول : أن ذلك غير جائز لا في النثر ولا في الشعر . وهذا مذهب جمهور البصريين[2]، وبه قال أبو موسى الحامض من الكوفيين[3]، وتابعهم في ذلك جماعة من المتأخرين[4].

وقد استدل هؤلاء بأن في منع الاسم المصروف من الصرف إخراجاً لهذا الاسم عن أصله ؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف[5].

القول الثاني : أنه يجوز ذلك في ضرورة الشعر خاصة. وهو مذهب الكوفيين[6]، ووافقهم من البصريين الأخفش[7] ، وهو الظاهر من كلام ابن السراج[8]، وبه قال أيضا الفارسي[9] وابن برهان[10]، واختاره أكثر المتأخرين[11].

واستدلوا على ذلك بأنه قد ورد عن العرب أبيات كثيرة مُنع فيها الاسم المصروف من الصرف ؛ للضرورة الشعرية[1].

١انظر : القواعد والفوائد : ٥٥ ، الإنصاف : ٤٩٣/٢ ، شرح الكافية الشافية : ١٥٠٩/٣ .

٢انظر : المقتضب : ٣٥٤/٣ ، ضرورة الشعر للسيرافي : ٤٣ ، الإنصاف : ٤٩٣/٢ ، شرح المفصل : ٦٨/١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٠١، ائتلاف النصرة : ٥٩ .

٣انظر : ارتشاف الضرب : ٤٤٨/١ ، المساعد : ٤٤/٣ ، همع الهوامع : ١٢١/١ .

٤انظر : شرح ملحة الإعراب : ٢٧٩ ، المفصل : ٢٨ ، التخمير : ٢٢٢/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٦٨/٢ ، الإرشاد إلى علم الإعراب : ٤٣٦ .

٥انظر : المقتضب : ٣٥٤/٣ ، شرح الكتاب للسيرافي : ١٠٤/١أ ، الإنصاف : ٥١٤/٢ .

٦انظر : ضرورة الشعر للسيرافي : ٤٣ ، شرح اللمع لابن برهان : ٤٧٩/٢ ، الإنصاف : ٤٩٣/٢ ، شرح المفصل : ٦٨/١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٠١ ، ائتلاف النصرة : ٥٩ .

٧انظر :ضرورة الشعر للسيرافي : ٤٣ ، الإنصاف : ٤٩٣/٢ ، شرح المفصل : ٦٨/١ ، ائتلاف النصرة : ٥٩.

٨انظر : الأصول : ٤٣٩/٣ ، ضرورة الشعر للسيرافي : ٤٧ ، الإنصاف : ٥١٣/٢ .

٩انظر : شرح اللمع لابن برهان : ٤٧٩/٢ ، الإنصاف : ٤٩٣/٢ ، توضيح المقاصد : ١٧١/٤ ، ائتلاف النصرة : ٥٩، الضرائر : ٩١ .

١٠انظر : شرح اللمع : ٥٠١/٢ ، الإنصاف : ٤٩٣/٢ ، ائتلاف النصرة : ٥٩ .

١١انظر : الإنصاف : ٥١٤/٢ ، اللباب : ٥٢٣/١ ، شرح الكافية الشافية : ١٥٠٩/٣ ، توضيح المقاصد : ١٧١/٤ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٠٤ ، المساعد : ٤٤/٣ ، ائتلاف النصرة : ٥٩ ، همع الهوامع : ١٢١/١.

وقد رد المانعون تلك الشواهد إما بالقدح في الرواية التي أنشدها المجيزون، أو بتأويل تلك الشواهد[٢].

القول الثالث : جواز منع الاسم المصروف من الصروف للضرورة إذا كان علماً ، وامتناعه في غير ذلك . وهو مذهب بعض المتأخرين[٣] كابن يعيش[٤] والمرادي[٥] وخالد الأزهري[٦].

واستدلوا على ذلك بأن الشواهد التي احتج بها المجيزون كان الممنوع فيها من الصرف ضرورة علماً، ولم يسمع ذلك في غير الأعلام[٧].

قلت : وقد نظرت في عدد كبير من الأبيات التي استدل بها من قال بجواز منع الصرف للمصروف دون تخصيص ذلك الجواز بالأعلام فوجدت منها بيتين منعت فيهما كلمة من الصرف ضرورة مع كونها ليست علماً ، وهما :

الأول قول الشاعر :

فأَوْفَضَ عنها وهي تَرْغو حُشاشةً بذي نفسِها والسيفُ عُريانُ أحمرُ[٨]

فـ(عريان) منعت من الصرف للضرورة مع كونها ليست علماً بل وصف ، وهي كلمة مصروفة في أصلها كما نبه على ذلك أبو البركات الأنباري ؛ لأن مؤنثها (عريانة)[٩] .

والآخر هو ما أورده القيرواني شاهدا على هذه المسألة ، وهو قول الشاعر :

١انظر : الإنصاف : ٤٩٣/٢ ، شرح الكافية الشافية : ١٥٠٩/٣ ، توضيح المقاصد : ١٧١/٤ ، المساعد : ٤٤/٣ ، ائتلاف النصرة : ٥٩.

٢انظر : الإنصاف : ٥٠٠/٢ .

٣انظر : توضيح المقاصد : ١٧١/٤ ، التصريح : ٢٢٨/٢ .

٤انظر : شرح المفصل : ٦٩/١ .

٥انظر : توضيح المقاصد : ١٧١/٤ .

٦انظر : التصريح : ٢٢٨/٢ .

٧انظر : شرح المفصل : ٦٨/١ ، توضيح المقاصد : ١٧١/٤ ، التصريح : ٢٢٨/٢ .

٨لم أقف على قائل لهذا البيت ، انظر : الإنصاف : ٤٩٧/٢ ، خزانة الأدب : ٢٥٤/١ .

٩انظر : الإنصاف : ٤٩٧/٢ .

إلى ابنِ أُمِّ أناسَ أَرحَلُ ناقتي عمرٍو فتُبْلِغَ حاجَتي أو تُزْحِفُ[1]

فمنع صرف (أناس) وهي ليست علماً[2].

قلت : وهذان البيتان يردان هذا القول الذي قصر الجواز على الأعلام ؛ لأن الاسمين اللذين منعا من الصرف ليسا علمين .

وعندي أن القول الثاني هو القول الراجح ؛ لتواتر ما ورد في الشعر من منع صرف المصروف ، كما أن من يقلب ناظريه في كتب الضرورة سيجد أن النحويين قد أجازوا للشاعر أمورا أشد من ذلك كحذف بعض الحروف الأصلية من الكلمة[3]، وإبدال حرف مكان حرف آخر في موضع لا يبدل في الكلام[4]، وغير ذلك .

٥–حذف باء الإلصاق

تجيء الباء للإلصاق ، وهو المعنى الذي لا تكاد تنفك عنه ، ولهذا اقتصر سيبويه عليه ، وهذا ما استفتح به المرادي[5] وابن هشام[6] حديثهما عن حرف الباء.

وقد اختلف النحويون في حكم حذف باء الإلصاق في الكلام ، ولهم في ذلك قولان :

القول الأول : أنه لا يجوز حذف باء الإلصاق في شعر ولا في نثر . وهذا مذهب البصريين[7].

وحجة هؤلاء أن بعض الأفعال لا تتعدى إلى المفعول إلا بالباء ، فلو حُذفت هذه الباء تكون كأنها قد عُديت بنفسها ، وهذا ممتنع[8].

١البيت لبشر بن أبي خازم ، انظر : ديوانه : ١٥٥ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١٤/٢، وبلاعزو في : الكتاب : ٩/٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة : ١١٤ ، الإنصاف : ٤٩٦/٢ . .

٢انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة للقيرواني : ١١٤ .

٣انظر : الكتاب : ٢٦/١ ، ضرورة الشعر للسيرافي : ٧٩ .

٤انظر : ضرورة الشعر للسيرافي : ١٣٣ .

٥انظر : الجنى الداني : ٣٦ .

٦انظر : مغني اللبيب : ١٣٧ .

٧ انظر : الكتاب : ٣٨/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٣٥ ، موارد البصائر : ١٨٠ .

٨انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٣٥ ، موارد البصائر : ١٨٠ .

القول الثاني : أنه يجوز حذف باء الإلصاق في ضرورة الشعر فقط . وهذا مذهب الكوفيين[1] .

وقد استشهد من قال بهذا القول بشواهد[2]، منها قول الشاعر :

تَمُرُّونَ الديارَ ولم تَعُوجوا كلامكمُ عليَّ إذن حرامُ[3]

فحذف الباء قبل (الديار) ؛ لأن أصلها : تمرون بالديار ، فالفعل : مَرَّ يتعدى بالباء[4].

وقد رد المبرد[5] هذا الشاهد بحجة أن الرواية الصحيحة له هي :

مَرَرْتُم بالديارِ ولم تَعوجوا .....

قلت : يجب ألا يُلتفت إلى ما سلكه المبرد من رد الروايات التي نقلها الثقات بحجة أن للبيت رواية أخرى ، وبناء على ذلك فإن القول الراجح عندي هو قول من أجاز حذف باء الإلصاق للضرورة ؛ لورود ما يدل عليه ، ويضاف إلى ذلك أنه قد سُمع حذف بعض حروف الجر في النثر ، وهذا يقوي حذف الباء في الضرورة ، كما أن النصب على نزع الخافض كثير في لغة العرب.

٦–حذف همزة الاستفهام دون دليل

إذا دل على همزة الاستفهام دليل جاز حذفها ، ومن ذلك إذا أتت بعدها (أم) كقول الشاعر:

فواللهِ ما أدري وإنْ كنتُ دارياً بِسَبْعٍ رَمَينَ الجَمْرَ أمَ بثمانِ[6]

١انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٣٤ ، موارد البصائر : ١٨٠ .

٢انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة :١٣٤ .

٣البيت لجرير ، انظر : ديوانه : ٢٧٨ ، خزانة الأدب : ١٥٨/٧ ، وبلا عزو في : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٣٤ ، شرح المفصل : ١٠٣/٩ ، المقرب : ١١٥/١ .

٤انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة :١٣٤ ، موارد البصائر : ١٨١ .

٥ انظر : الكامل : ٣٤/١ ، موارد البصائر : ١٨١، خزانة الأدب : ١٢١/٩ .

٦البيت لعمر بن أبي ربيعة ، انظر : ديوانه : ٢٦٦ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١٥١/٢ ، موارد البصائر : ٢٦٦ ، وبلا عزو في : المقتضب : ٢٩٤/٣ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٥٨ .

والتقدير : أَبِسَبعٍ؟ وهذا محل اتفاق بين النحويين[1]، أما موطن الاختلاف بينهم فيكمن في حكم حذف الهمزة في الضرورة الشعرية ؛ إذ للنحويين البصريين والكوفيين في هذه المسألة قولان:

القول الأول : أنه لا يجوز حذف همزة الاستفهام في ضرورة الشعر إذا لم يدل عليها دليل . وهذا مذهب البصريين[2]، وإليه ذهب جمهور المتأخرين[3].

واستدل هؤلاء بأن حذف الهمزة دون دليل قد يترتب عليه وجود لبس في الكلام ، وهذا غير جائز[4].

القول الثاني : أنه يجوز حذف همزة الاستفهام في ضرورة الشعر حتى لو لم يدل عليها دليل . وهو مذهب عزاه القيرواني إلى الكوفيين[5]، وبه قال ابن جني[6] وابن هشام[7].

واستدل أصحاب هذا القول بكثرة ما ورد من حذفها في الشعر[8] ، فمن ذلك قول الشاعر :

قالوا تُحبها قلتُ بَهْراً عددَ الرَّملِ والحَصَى والتُّرابِ[9]

١انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٥٨ ، رصف المباني : ١٣٥ ، الجنى الداني : ٣٤ ، مغني اللبيب : ١٩ ، موارد البصائر : ٢٦٥.

٢انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢٢١ .

٣انظر : رصف المباني : ١٣٥ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٥٨ ، موارد البصائر : ٢٦٥ ، الضرائر للآلوسي : ٧٢.

٤انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٥٨ .

٥انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢٢٠ .

٦انظر : الخصائص : ٢٨١/٢ .

٧انظر : مغني اللبيب : ١٩ ، حاشية الدسوقي : ١١/١ .

٨انظر :الخصائص : ٢٨١/٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢٢٠ . ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٥٨ ،مغني اللبيب : ٢٠ .

٩البيت لعمر بن أبي ربيعة ، انظر : ديوانه : ٤٣١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ٢٦٧/١ ، شرح المفصل لابن يعيش : ١٢١/١ ، وبلا عزو في : الكتاب : ٣١١/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢٢٠ .

والتقدير : أَتحبها؟[1]، أما المانعون فقد حملوا البيت على أنه خبر وليس استفهاماً ؛ أي: أنت تحبها[2].

قلت : في البيت ما يضعف تأويل المانعين ، وهو قوله : (قلتُ : بهرا) ، فهذه الجملة تدل على أنها جواب لاستفهام قد طُرح سابقاً عن حبه لها ، وهو يوافق ما قدره المجيزون ، فدل على جواز ذلك ، ولاسيما أن هناك أبياتاً كثيرة ــ كما نص على ذلك ابن جني[3] ــ تدل على جوازه في ضرورة الشعر .

٧–حذف الاسم الموصول وإبقاء صلته

اختلف النحويون في حكم حذف الاسم الموصول وإبقاء صلته ، ولهم في ذلك أقوال ثلاثة :

القول الأول : أن حذف الموصول وإبقاء صلته جائز في الضرورة الشعرية. وهو مذهب جمهور البصريين[4].

واستدلوا عليه بأبيات[5]، منها قول الشاعر :

فمَنْ يَهجو رسولَ اللهِ منكمْ ويمدَحُهُ ويَنصرُهُ سواءُ[6]

والتقدير : ومَنْ يمدحه ، فحذف الاسم الموصول (مَن) ؛ لدلالة ما قبله عليه[7].

وقد رد المبرد هذا الاستشهاد بأن (مَن) المحذوفة ليست هي (مَن) الموصولة ، وإنما هي نكرة موصوفة حُذفت ، وأُقيمت صفتها مكانها[8].

١انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢٢٠ .

٢انظر : الكامل : ٢٤٤/٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢٢١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٥٩ .

٣انظر : الخصائص : ٢٨١/٢ .

٤انظر : شرح التسهيل للمرادي : ٢٢١ ، المساعد : ١٧٨/١ ، همع الهوامع : ٣٠٦/١.

٥ انظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢٣٥/١ ، التذييل والتكميل : ١٧٠/٣ .

٦البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه ، انظر : ديوانه : ٧٦ ، المقتضب : ١٣٧/٢ ، الأصول : ١٧٧/٢ ، وبلا عزو في : همع الهوامع : ٣٠٦/١ .

٧انظر : المقتضب : ١٣٧/٢ ، شرح التسهيل للمرادي : ٢٢١ ، همع الهوامع : ٣٠٦/١ .

٨انظر : المقتضب : ١٣٧/٢ ، الأصول : ١٧٧/٢ .

القول الثاني : أن حذف الموصول وإبقاء صلته لا يجوز في النثر ، أما في الشعر فهو ضرورة قبيحة لا يجوز القياس عليها . وهذا مذهب بعض البصريين[١] ، منهم المبرد[٢]والفارسي[٣] وإليه ذهب ابن الشجري[٤] من المتأخرين.

القول الثالث : أنه يجوز حذف الموصول وإبقاء صلته في النثر وفي الشعر ، وهو مذهب الكوفيين[٥] والأخفش[٦] والمازني[٧] من البصريين ، والبغداديين[٨]، وبه أخذ ابن مالك[٩]من المتأخرين.

والقول الرجح عندي قول من جعل حذف الاسم الموصول جائزاً وسائغاً إذا ما اضطر شاعر إليه ، وليس في ذلك قبح ولا ضعف ؛ لكثرة النصوص الشعرية الدالة عليه[١٠].

٨–تقديم المعطوف وعاطفه على المعطوف عليه

أجمع النحويون قاطبة وفي مقدمتهم البصريون والكوفيون على أنه لا يجوز تقديم المعطوف وعاطفه على المعطوف عليه في سعة الكلام ، فلا يقال : جاء زيدٌ وعمرو ، أما حكم ذلك في الضرورة فقد اختلفوا فيه على قولين :

القول الأول : أن ذلك لا يجوز مطلقاً. وهو مذهب البصريين[١١] عدا الأخفش .

١انظر : المقتضب : ١٣٧/٢ ، الأصول : ١٧٧/٢ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٨٢ .
٢انظر : المقتضب : ١٣٧/٢ ، الأصول : ١٧٩/٢ .
٣انظر : كتاب الشعر : ٤٢٨/٢ .
٤انظر : أمالي ابن الشجري : ١٠٠/٣ .
٥انظر : معاني القرآن للفراء : ٢٧١/١ ، مجالس ثعلب : ٣٩٧/٢ ، التذييل والتكميل : ١٦٩/٣ ، مغني اللبيب : ٨١٥ ، المساعد : ١٧٨ .
٦انظر : شرح التسهيل لابن مالك :٢٣٥/١ ، شرح التسهيل للمرادي : ٢٢١ ، مغني اللبيب : ٨١٥ .
٧انظر : مجالس العلماء : ١١٠ .
٨ انظر : التذييل والتكميل : ١٦٩/٣ ، شرح التسهيل للمرادي : ٢٢١ ، همع الهوامع : ٣٠٥/١ .
٩انظر : شرح التسهيل : ٢٣٥/١ ، شرح التسهيل للمرادي : ٢٢١ ، مغني اللبيب : ٨١٥ .
١٠انظر تلك الشواهد في : التذييل والتكميل : ١٧٠/٣ ، شرح التسهيل للمرادي : ٢٢١
١١انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢١٨ .

القول الثاني : أنه يجوز ذلك. وهو مذهب الكوفيين[١] والأخفش[٢]، وبه قال جماعة من المتأخرين[٣].

وقد جعله ابن عصفور ضرورة حسنة إذا كان حرف العطف هو الواو[٤].

واستدلوا بشواهد عدة[٥] ، منها قول الشاعر :

ألا يا نخلةً مِن ذاتِ عِرْقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ[٦]

والتقدير : عليك السلام ورحمة الله ، فقدم المعطوف وعاطفه على المعطوف عليه [٧].

وعندي أن قول من أجاز تقديم المعطوف مع عاطفه على المعطوف عليه لضرورة الشعر هو القول الصحيح ، شريطة أن يكون العاطف هو الواو ؛ لأنها أم الحروف العاطفة ، ومعلوم أن لأمهات الأبواب خصائص لا تكون لباقي أدوات الباب ؛ ولهذا فإنني أرى أن مثل ذلك يجب أن يكون خاصاً بما كان حرف العطف فيه الواو دون غيرها من العواطف ، وهذا عندي واجب لا مستحسن كما ذهب ابن عصفور ، ويؤيد ما قلته أن معظم الأبيات التي تقدم فيها المعطوف على المعطوف عليه كان حرف العطف فيها الواو[٨].

٩–الفصل بين المتضايفين بغير الظروف

١انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢١٨ .

٢انظر :الحلل : ١٨٩ ، موارد البصائر : ٤١٢ ، الضرائر للآلوسي : ٩٦ .

٣انظر : أمالي ابن الشجري : ٢٧٥/١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ٢١٠ ، مغني اللبيب : ٤٦٧ ، التصريح : ٣٤٤/١.

٤ انظر : ضرائر الشعر : ٢١٠ .

٥انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور : ٢١٠، موارد البصائر : ٤١٢

٦البيت للأحوص الأنصاري ، انظر : شعره : ١٩٠ ، موارد البصائر : ٤١٢ ، خزانة الأدب : ١٩٢/٢ ، الخصائص : ٣٨٦/٢ ، التصريح : ٣٤٤/١ .

٧انظر : الخصائص : ٣٨٨/٢ ، الحلل : ١٨٩ ، التصريح : ٣٤٤/١ .

٨انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور : ٢١٠ ، خزانة الأدب : ١٣٠/٣ .

اتفق النحويون البصريون والكوفيون على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور في ضرورة الشعر[1]، لكنهم اختلفوا في حكم الفصل بينهما بغير ذلك ضرورةً ، ولهم في ذلك قولان :

القول الأول : أنه يمتنع الفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور. وهذا مذهب البصريين[2]، وبه قال الفراء من الكوفيين[3]. وأخذ بعض المتأخرين بهذا القول[4].

القول الثاني : أنه يجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور في ضرورة الشعر . وهو مذهب الكوفيين[5] عدا الفراء.

ودليل من قال بهذا القول أن المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف ؛ إذ هو واقع موقع التنوين ، فكما أنه لا يصح أن يفصل بين أحرف الكلمة الواحدة ، فكذلك يجب ألا يفصل بين المتضايفين ، إلا بالظروف في ضرورة الشعر ؛ لأنهم قد توسعوا فيها[6].

واستدلوا على ذلك بشواهد ، منها قول الشاعر :

فَزَجَجْتُها بمَزَجّةٍ زَجَّ القلوصَ أبي مَزَادة[7]

١انظر : الإنصاف : ٤٢٧ ، البيان في إعراب القرآن : ٣٤٢/١ .

٢انظر : الكتاب : ١٧٦/١ ، معاني القرآن للأخفش : ٣٧٧ ، المقتضب : ٢٢٩/٤ ، معاني القرآن وإعرابه : ١٦٨/٣ ، الأصول : ٤٠٢/١ ، ضرورة الشعر للسيرافي : ١٨٠ ، الإنصاف : ٤٢٧/٢ .

٣انظر : معاني القرآن : ٨١/٢ .

٤انظر : الكشاف : ٥٤/٢ ، البيان في إعراب القرآن : ٣٤٢/١ ، التبيان في إعراب القرآن : ٥٤١ ، شرح المفصل لابن يعيش : ١٩/٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٦٠٤/٢ ، البسيط : ٨٨٩ .

٥انظر :مجالس ثعلب : ١٢٥/١ ، الإنصاف : ٤٢٧ .، البيان في إعراب القرآن : ٣٤٣ .

٦انظر : الإنصاف : ٤٣٥/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش : ١٩/٣ ، البسيط : ٨٨٩ .

٧هذا البيت لا يعرف قائله ، انظر : معاني القرآن للفراء : ٣٧٥/١ ، إعراب القراءات السبع : ١٧١/١ ، شرح التسهيل : ٢٧٨/٣ ، خزانة الأدب : ٤١٥/٤ .

ففصل بين المضاف ، وهو (زج) والمضاف إليه ، وهو (أبي) بالمفعول به (القلوص) لضرورة الشعر .

وقد طعن الفراء في هذه الرواية ، وقال : إن هذه الرواية باطلة ، والرواية الصحيحة للبيت هي :

فَزَجَجْتُها بمَزَجّةٍ زجَّ القلوصِ أبو مزادة .

وعلى هذه الرواية التي ذكرها الفراء لا يكون ثمة متضايفان فصلا عن بعضهما ؛ لأن المصدر (زج) قد أضيف إلى المفعول به في الأصل (القلوص) ، و(أبو مزادة) هو فاعل المصدر[1].

وقد عزا بعض النحويين المتأخرين كأبي حيان والسيوطي إلى الكوفيين القول بجواز ذلك في سعة الكلام[2].

ويظهر لي أن القول الصحيح هو الأول ؛ لأن بعض المتقدمين كمكي القيسي وأبي البركات الأنباري قد نصوا على إجماع النحويين بصريين وكوفيين على أن الفصل بين المتضايفين لا يكون إلا في ضرورة الشعر[3].

وذهب بعض المتأخرين وفي مقدمتهم ابن مالك إلى جواز الفصل بين المتضايفين في سعة الكلام في مسائل ، كما أجازوا الفصل بينهما في حال الضرورة بالظرف والجار والمجرور الأجنبيين ، وبالنداء ، وبالنعت ، وقد استدلوا على ما ذكروه بشواهد فصيحة نثرية وشعرية[4].

والقول الراجح عندي هو ما ذهب إليه البصريون من عدم جواز الفصل بين المتضايفين إلا بالظروف في حال الضرورة الشعرية ، أما ما سوى ذلك من النصوص الفصيحة فيحفظ ولا يقاس عليه ؛ لأن المتضايفين كالكلمة الواحدة ؛ لما بينهما من شدة التمازج ، ولهذا فإنك لا تكاد ترى فصلا بينهما في فصيح الشعر

١انظر : معاني القرآن : ٨٢/٢

٢انظر : ارتشاف الضرب : ٥٣٥/٢ ، همع الهوامع : ٣٩٥/٤ .

٣انظر : مشكل إعراب القرآن :٢٧٢ ، البيان في إعراب القرآن : ٣٤٢/١ .

٤انظر : شرح التسهيل : ٢٧٦/٣ ، شرح الكافية : ٩٨١ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٤٠٥ ، ارتشاف الضرب : ٥٣٥/٢ ، أوضح المسالك : ١٥٨/٣ ، شرح ابن عقيل : ٨٢/٣ ، همع الهوامع : ٢٩٤/٤ .

على الرغم من كثرة ورودهما في الكلام ، فقلما تخلو جملة نثرية أو بيت شعري منهما .

١٠–الإتيان بمفرد لـ(كلتا)

من المتفق عليه بين النحويين أن (كلا وكلتا) مثنيان من حيث معناهما ، أما من حيث اللفظ فقد اختلف النحويون في ذلك على قولين :

القول الأول : أن (كلا وكلتا) مثنيان في المعنى دون اللفظ . وهو مذهب البصريين[١] ، وتبعهم معظم النحويين المتأخرين[٢].

واستدلوا عليه بأن خبر (كلا وكلتا) يصح أن يأتي مثنى حملا على المعنى ، ويصح أن يأتي مفرداً حملاً على اللفظ ، فيقال : كلا الرجلين كريمان أو : كريمٌ[٣].

القول الثاني : أنهما مثنيان في اللفظ والمعنى . وهو مذهب الكوفيين[٤]، ووافقهم السهيلي من المتأخرين[٥].

ولأجل هذا الخلاف في أصل هذه المسألة اختلف البصريون والكوفيون في حكم مجيء مفرد لـ(كلتا) في الضرورة الشعرية ، فأجازه الكوفيون ، ومنعه البصريون .

واستدل الكوفيون على مذهبهم بقول الشاعر :

في كِلْتَ رِجْلَيها سُلامَى واحدهْ كِلتاهما مَقرونة بِزائدهْ[٦]

فأفرد وقال : كِلت[١].

١انظر : الإنصاف : ٤٣٩ ، شرح المفصل : ٥٤/١ ، شرح المقدمة الجزولية : ٤١٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢٧٥/١ .

٢انظر : أمالي ابن الشجري : ٢٩٠/١ ، أسرار العربية : ٢٨٨ ، المتبع : ٤١٠ ، شرح التسهيل : ٦٧/١ .

٣انظر : المقتضب : ٢٤١/٣ ، كتاب الشعر : ١٢٨/١ ، أسرار العربية : ٢٨٦ ، شرح المقدمة الجزولية : ٤١٢ .

٤انظر : الضرائر للآلوسي : ٧٨ .

٥انظر : نتائج الفكر : ٢٨٣ .

٦البيت لا يعرف له قائل ، انظر : ما يجوز للشاعر : ٢٠٢ ، الإنصاف : ٤٣٩/٢ ، خزانة الأدب : ١٣٣/٣ .

ورده المانعون بأن (كلت) في البيت ليست مفرداً لـ(كلتا) ، وإنما هي (كلتا) لكن ألفها حذفت للضرورة ، واكتُفيَ بعدها بالفتحة ؛ لتدل عليها[٢].

وعندي أن مذهب البصريين ومن وافقهم هو القول الصحيح في المسألة ، أما القول الثاني ففي منتهى الضعف ، لأنه يعتمد على شاهد يتيم في إجازة الإفراد في الضرورة ، وهو مع ذلك ليس صريحاً في الدلالة ، وإنما الأظهر فيه ما ذكره المانعون من أن (كلت) في البيت هي نفسها (كلتا) لكن حذفت الألف ضرورة ، وحذف حروف العلة اجتزاء كثير وسائغ في الشعر ، كما نص عليه أبو البركات الأنباري[٣].

١١–مجيء ضمير النصب المنفصل في محل جر

تقرر في قواعد العربية أن الضمير المتصل يأتي في محل رفع وفي محل نصب وفي محل جر ، أما الضمير المنفصل فلا يأتي إلا في محل رفع أو في محل نصب ، ولا يأتي في محل جر ، لكن لو دعت الضرورة الشعرية إلى الإتيان بالضمير المنفصل في محل جر ، فهل يجوز فيه ذلك ؟ أذكر مجيباً عن هذا السؤال أن للنحويين في هذه المسألة قولين :

القول الأول : أنه لا يجوز جعل ضمير النصب المنفصل في محل جر مطلقاً لا في نثر ولا في شعر . وهذا مذهب البصريين[٤].

وحجتهم في ذلك المنع أن كلاً من الضمائر عَلَمٌ لما جُعل له ، فلزم عدم تغييره إلى جهة أخرى[٥].

١انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢٠٢ ، الضرائر : ٧٨ .
٢انظر : الإنصاف : ٤٤٩/٢ ، الضرائر : ٧٨ .
٣انظر : الإنصاف : ٤٤٩/٢ .
٤انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢٢٣ .
٥انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢٢٣ .

القول الثاني : أنه يجوز في الضرورة الشعرية جعل ضمير النصب المنفصل في محل جر. وهو مذهب الكوفيين[1]، ووافقهم معظم المتأخرين كابن عصفور[2] والرضي[3] والبغدادي[4] والآلوسي[5] وغيرهم.

واستدل الكوفيون[6] بما رواه الكسائي :

فأَجْمِلْ وأَحْسِنْ في أَسِيرِكَ إنهُ أَسيرٌ ولم يُحْسِنْ كإياكَ آسِرُ[7]

فقال : كإياك ، فأدخل حرف الجر وهو الكاف على ضمير النصب المنفصل حين دعته الضرورة إلى ذلك.

وعندي أن قول البصريين هو القول الراجح ، فكما أنه لا يصح في الضرورة أن يجعل الاسم المنصوب مجروراً ، فكذلك لا يصح أن يُجعل ضمير النصب في محل جر ، لأنه قد اطرد في الضمائر مجيء كل منها على أوجه معلومة في كل موضع إعرابي ، فلا يصح تغيير تلك الأوجه حتى لو دعت إلى ذلك الضرورة الشعرية .

١انظر :مجالس ثعلب : ١٣٣/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢٢٢ ، خزانة الأدب : ١٩٤/١٠ ، الضرائر للآلوسي : ١٣٦.
٢انظر : ضرائر الشعر : ٢٦٢ .
٣شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : ق٢ : ١٢٢٥/٢ .
٤انظر : خزانة الأدب : ١٩٩/١٠ .
٥انظر : الضرائر : ١٣٦ .
٦انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢٢٢ ، خزانة الأدب : ١٩٤/١٠ ، الضرائر : ١٣٦ . .
٧البيت مجهول قائله ، انظر : مجالس ثعلب : ١٣٣/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢٢٢ ، خزانة الأدب : ١٩٤/١٠ ، الدرر اللوامع : ١٥٥/٤ .

المبحث الثاني : مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين أفراداً

في هذا المبحث سأورد المسائل التي اختلف فيها أفراد من البصريين أو الكوفيين مقابل أفراد من المذهب الآخر أو مقابل المذهب الآخر نفسه:

١٢- صرف (أَفْعل) التفضيل

(أفعل) التفضيل اسم ممنوع من الصرف ؛ للوصفية ووزن (أَفْعَل) نحو : أَكْرَم ، وأَعْلَم ، فهل يجوز في ضرورة الشعر صرفه قياساً على باقي الأسماء الممنوعة من الصرف التي تُصرف باتفاق النحويين إذا دعت إلى ذلك الضرورة الشعرية ؟

أجيب عن هذا السؤال بأن للنحويين في حكم ذلك قولين :

القول الأول : أن ذلك جائز في الضرورة الشعرية . وهو مذهب البصريين وجمهور الكوفيين[١] .

وقد استدل أصحاب هذا القول بأن الأصل في الأسماء كلها الصرف ، وإنما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة ، فإذا اضطر شاعر صح أن يَرُدَّ تلك الأسماء إلى أصلها ، وذلك بصرفها ؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف[٢].

القول الثاني : أنه لا يجوز ذلك ألبتة حتى في الضرورة الشعرية . وهو مذهب الكسائي وتلميذه الفراء من الكوفيين[٣].

وقد عُزي هذا القول إلى الكوفيين عامة[٤]، والصحيح ما ذكرته ؛ لأن متقدمي النحويين ومحققيهم كأبي جعفر النحاس[٥] والسيرافي[٦] قد عزوا هذا القول إلى هذين العلمين خاصة دون باقي الكوفيين.

١انظر : الكتاب :٥/٢ ، المقتضب : ٣١١/٣ ، الأصول : ٤٣٧/٣ ، ضرورة الشعر للسيرافي : ٤١ ، الإنصاف : ٤٨٨/٢ ، موارد البصائر : ٩٩ .

٢انظر : الإنصاف : ٤٨٨/٢ .

٣انظر : إعراب القرآن : ١٠١/٥ ، ضرورة الشعر للسيرافي : ٤١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٤ ، موارد البصائر : ٩٩ .

٤انظر : الإنصاف : ٤٨٨/٢ ،المساعد : ٤٣/٣ ، ائتلاف النصرة : ٦٤ ، همع الهوامع : ١١٩/١ .

٥انظر : إعراب القرآن : ١٠١/٥ .

٦انظر : ضرورة الشعر : ٤١ .

وقد استدل الكسائي والفراء بأن (أفعل) التفضيل إنما منع من الصرف لوجود (مِنْ) بعده في نحو قولك : زيدٌ أكرمُ من عمرو ، فإذا دخله التنوين في ضرورة الشعر كان في ذلك مخالفة لوجود (من)[1].

ورد البصريون ومن وافقهم هذه الحجة بأن (من) التي جاءت بعد (أفعل) التفضيل ليست هي السبب في منعه من الصرف ؛ لأنه قد ورد الجمع بينهما في التفضيل بصيغة أخرى ، فيقولون : زيدٌ خيرٌ من عمرو ، وشرٌ من خالد ، وإنما المانع لـ(أفعل) التفضيل من الصرف هو اجتماع علتين فيه ، وهما : الوصفية ، ووزن (أَفْعَل) ، مثل : أحمر وأبكم[2].

والقول الراجح عندي من هذين القولين هو قول من ذهب إلى جواز صرف (أفعل) التفضيل في الضرورة ؛ لأن الأصل جوازه ، فلا يترك هذا الأصل إلا لعلة صحيحة ، أما العلة التي استند إليها الفراء والكسائي فهي علة واهية لا تثبت تحت النظر الصحيح ، ولهذا سهل نقضها من المجيزين.

١٣-قصر الممدود

أجمع النحويون من البصريين والكوفيين عدا الفراء على جواز قصر الاسم الممدود للضرورة الشعرية دون قيد أو شرط[3].

أما الفراء فلم يمنع ذلك مطلقاً ، ولم يجزه مطلقاً، وإنما قيد جوازه بشرط ، وهو ألا يكون له قياس يُوجِب مده ، مثل : صنعاء والدهناء ، فيجوز قصرهما في الضرورة ، فيقال : صنعا والدهنا ، أما إذا كان للاسم الممدود قياس يوجب مده فإنه يمنع قصره حينئذ ، نحو : (فَعَلاء) ؛ لأن مذكره (أَفْعَل) نحو : حمراء وأحمر ، ومعلوم أن أنثى (أفعل) لا يكون إلا ممدوداً، فإذا قصرته تكون قد جعلت مؤنث (أفعل) مقصوراً ، وهذا ممتنع[4].

١انظر : ضرورة الشعر للسيرافي : ٤١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٤، همع الهوامع : ١١٩/١ ، موارد البصائر : ٩٩ .

٢انظر : ضرورة الشعر : ٤١ ،الإنصاف : ٤٩١/٢ ،المساعد : ٤٣ ، موارد البصائر : ٩٩ .

٣انظر : أوضح المسالك : ٢٦٦/٤ ، التصريح : ٢٩٣/٢ ، موارد البصائر : ٢٣٠ ، الضرائر للآلوسي : ٣٩ .

٤انظر : ضرورة الشعر للسيرافي : ٩٣ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١١٩ ، التصريح : ٢٩٣/٢ ، موارد البصائر : ٢٣٠ .

وشرط الفراء هذا مماثل لما اشترطه في إجازته مد المقصور .

والقول الصحيح هو ما ذهب إليه النحويون عدا الفراء ؛ لأنه قد ورد عن العرب ما يدل على جواز قصر الممدود مع كونه له قياس يوجب مده[1] ، كقول الشاعر :

فقُلتُ لو بَاكَرَتْ مَشْمُولةً صَفْرَا كَلونِ الفَرَسِ الأشقرِ[2]

فقصر (صفراء) للضرورة الشعرية مع أنها أنثى (أفعل) ، وهو : أصفر[3] .

وقول الآخر :

فلو أنَّ الأَطِبَّا كان حولي وكان مع الأطباءِ الأُساةُ[4]

فقصر (الأطباء) ضرورة مع أن لها قياساً يوجب مدها ؛ لأن جمع (طبيب) وهو (فَعِيل) على (فعلاء) وهو ممدودا[5].

١٤-الترخيم في غير النداء على لغة من ينتظر

اتفق النحويون على جواز ترخيم الاسم غير المنادى لضرورة الشعر على لغة من لا ينتظر الحرف المحذوف ، فيقولون في حَنْظَلَة : هذا حنظلٌ ، ورأيت حنظلاً ، ومررت بحنظلٍ[6]، غير أن خلافهم يظهر في حكم ترخيم الاسم في غير النداء على لغة من ينتظر الحرف المحذوف ، ولهم في ذلك قولان :

القول الأول : أن ذلك جائز في الضرورة الشعرية . وهو قول الجمهور من البصريين[7]

١انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور : ١١٩ .

٢البيت للأقيشر الأسدي انظر : ديوانه : ٤٣ ، التصريح : ٢٩٣/٢ ، موارد البصائر : ٢٣٠ ، وبلا عزو في : مجالس ثعلب : ١١٠/١ ،الضرائر للآلوسي : ٤٠ .

٣، موارد البصائر : ٢٣٠ ، الضرائر للآلوسي : ٤٠ . انظر : التصريح : ٢٩٣/٢

٤البيت لا يعرف له قائل ، انظر : ضرورة الشعر للسيرافي : ٩٦ ، الإنصاف : ٣٨٥/١ ، شرح المفصل : ٥/٧ ، خزانة الأدب : ٢٢٩/٥ .

٥انظر : ضرورة الشعر للسيرافي : ٩٦ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١١٨ .

٦انظر : ضرورة الشعر : ٨٣، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٣٦، شرح الأشموني : ١٨٨/٢ ، موارد البصائر : ١٩٦ .

٧انظر : ضرورة الشعر للسيرافي : ٨٤ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٣٨، التصريح : ١٩٠/٢ ، موارد البصائر : ١٩٥ .

والكوفيين[1] وفي مقدمتهم سيبويه[2]، ووافقهم في ذلك المتأخرون[3].

واستدل هؤلاء بشواهد[4] منها قول الشاعر :

ألا أَضْحَتْ حِبالُكمُ رِمَاما وأَضحتْ مِنك شَاسِعةً أُماما[5]

فرخم الشاعر (أمامة) ضرورة في غير النداء ، وأتى بها على لغة من ينتظر ، ففتح الميم وأتبعها بألف الإطلاق .

كما استدل السيرافي بدليل عقلي قياسي ، وهو أنه لما جاز إجراء الاسم المرخم في النداء على لغة من ينتظر وعلى لغة من لا ينتظر لزم أن يجوز ذلك في غير النداء ضرورة قياساً على ما جاز في النداء[6].

القول الثاني : أنه لا يجوز ترخيم الاسم في غير النداء على لغة من ينتظر لا في نثر ولا في شعر . وهو قول المبرد وبعض الكوفيين[7].

ورَدَّ المبرد الشاهد السابق بأن الرواية الصحيحة للبيت هي :

ألا أضحت حِبالكمُ رِماما ولا عَهدٌ كعهدِكِ يا أُماما

فـ(أماما) على هذه الرواية مرخم في النداء على لغة من ينتظر ، وهذا جائز اتفاقاً[8].

١انظر : ضرورة الشعر للسيرافي : ٨٤ ، موارد البصائر : ١٩٧ .

٢انظر : الكتاب : ٢٧٠/٢ .

٣انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٣٨ ، أوضح المسالك : ٦٦/٤ ، التصريح :١٩٠/٢ .

٤انظر : ضرورة الشعر للسيرافي : ٨٤ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٣٦ ، التصريح : ١٩٠/٢ .

٥البيت لجرير في : ديوانه : ٢٢١ ، الكتاب : ٢٧٠/٢ ،خزانة الأدب : ٣٦٥/٢ ، وبلا عزو في : ضرورة الشعر للسيرافي : ٨٤ ، الإنصاف : ٣٥٣/١ .

٦انظر : ضرورة الشعر للسيرافي : ٨٧ ، موارد البصائر : ١٩٧ .

٧انظر : ضرورة الشعر للسيرافي : ٨٦ ، أمالي ابن الشجري : ١٩٣/١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٣٨، أوضح المسالك :٦٦/٤ ، شرح الأشموني : ١٨٨/٢.

٨نظر : ضرورة الشعر للسيرافي : ٨٦، أمالي ابن الشجري : ١٩٣/١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٣٨.، التصريح : ١٩٠/٢ .

ورُد قول المبرد هذا بأن الشواهد الأخرى ليس فيها اختلاف في الرواية ، كما أن روايته في هذا البيت لا تطعن في رواية غيره ، فكلتا الروايتين مقبولة[1] .

والقول الصحيح في المسألة هو قول الجمهور ، لكثرة ما استندوا إليه من شواهد ، كما يجب التنبيه على أن ما اعترض به المبرد من اختلاف الرواية لا تقوم به الحجة ؛ لأن الرواية التي ردها المبرد رواية نقلها أعلام ثقات كسيبويه[2] وغيره من النحويين البصريين والكوفيين المتقدمين كما ذكر ذلك السيرافي[3] ، وعليه فإنه يلزم قبولها ، ولا ينظر إلى قول من طعن فيها .

١٥–حذف لام الأمر وبقاء عملها

لام الأمر من الجوازم التي تجزم فعلاً واحداً ، وهي لا تعمل في سعة الكلام إلا ظاهرة عند جميع النحويين ما عدا الكسائي[4] والزجاج[5] اللذين أجازا أن تعمل ظاهرة ومضمرة ، لكن هناك خلافاً بين باقي النحويين في حكم إضمارها في ضرورة الشعر ، ولهم في ذلك قولان :

القول الأول : أنه يجوز إضمار لام الأمر إذا دعت إلى ذلك الضرورة الشعرية . وهو قول سيبويه[6] والجمهور[7]، وعزاه ابن جني إلى الفراء[8].

١انظر : ضرورة الشعر لابن عصفور : ١٣٨ ، التصريح : ١٩٠/٢، شرح الأشموني : ١٨٩ .
٢انظر : الكتاب : ٢٧٠/٢ .
٣انظر : ضرورة الشعر : ٨٤ .
٤انظر : المسائل المنثورة : ١٥٩ ، الجنى الداني : ١١٣ ، المساعد : ١٢٣/٣ ، موارد البصائر : ٢٨٣ .
٥انظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٦٢/٣ .
٦انظر : الكتاب : ٨/٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس : ٢٨٧ ، سر صناعة الإعراب : ٣٩١ ، النكت : ٦٩٤/١ ، موارد البصائر : ٢٨٢ .
٧انظر : المقتضب : ١٣٢/٢ ،الأصول : ١٧٥/٢ ، إعراب ثلاثين سورة : ٤٣ ، سر صناعة الإعراب : ٣٩٠/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٢٥ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٤٩ ، المساعد : ١٢٤/٣، موارد البصائر : ٢٨٢ ، الضرائر للآلوسي : ٥٧ .
٨انظر : الخصائص : ٣٠٣/٣ .

واستدلوا على ذلك بشواهد[1] ، منها قول الشاعر :

محمدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا[2]

والأصل : لِتَفْدِ نفسَكَ ، فأضمر اللام ضرورة[3].

وذهب الأخفش والأعلم وابن عصفور إلى أنها ضرورة قبيحة[4].

القول الثاني : أن إضمار لام الأمر لا يجوز ألبتة حتى في ضرورة الشعر . وهو مذهب المازني[5] والمبرد[6] وابن الشجري[7].

واحتج المبرد بأن عوامل الأفعال لا يجوز إضمارها ، وبخاصة الجوازم ؛ لأنها أضعف العوامل[8].

وقد رد المبرد جميع الشواهد التي استشهد بها المجيزون أو أوَّلها ، فقد قال في البيت السابق : إنه لا يصح الاستشهاد به ؛ لأن قائله مجهول ، أو لأنه خبر أريد به الدعاء ، وحذفت الياء منه ضرورة[9].

وما ذهب إليه الجمهور هو القول الصحيح في المسألة ، ولا سيما مع صحة الشواهد الدالة عليه وتواترها[10]، ولا يلتفت إلى تكلف المبرد في رد بعض تلك الشواهد وتأويلها لتستقيم مع ما يقول به.

١٦–مجيء الضمير المتصل بعد (إلا)

---

١ انظر : الأصول : ١٧٤/٢ ، ضرورة الشعر لابن عصفور : ١٤٩ ، موارد البصائر : ٢٨٢.

٢البيت لأبي طالب في : شرح شذور الذهب : ١٩٦ ، وبلا عزو في : الكتاب : ٨/٣ ، الأصول : ١٧٥/٢ ، تحصيل عين الذهب : ٣٨٧

٣انظر : ضرورة الشعر لابن عصفور : ١٥٠ ، موارد البصائر : ٢٨٢ ، الضرائر للآلوسي : ٥٧ .

٤معاني القرآن للأخفش : ٧٥/١ ،ضرائر الشعر : ١٤٩ ، الضرائر : للألوسي : ٥٧ .

٥انظر : النكت : ٦٩٤/١ .

٦انظر : المقتضب : ١٣٢/٢ ، الإنصاف : ٥٤٤ ، موارد البصائر : ٢٨٣

٧انظر : أمالي ابن الشجري : ٣٥٥/٢ .

٨انظر : المقتضب : ٢/ ١٣٣ ، الأصول : ١٧٥ .

٩انظر : المقتضب : ١٣٢/٢ ، النكت : ٦٩٤/١ ، الإنصاف : ٥٤٤ .

١٠انظر تلك الشواهد في : الكتاب : ٨/٣ ، سر صناعة الإعراب :١/ ٣٩٠ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٢٥ ، ضرائر الشعر لابن عصفور :١٤٩ .

من المسائل التي توجب أن يكون الضمير منفصلاً حَصْرُهُ بـ(إلا) أو (إنما)[1]، ولهذا اختلف النحويون في حكم مجيء الضمير المتصل بعد (إلا) على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن ذلك غير جائز في النثر ولا في الشعر. وهو قول الفراء من الكوفيين والمبرد من البصريين[2].

القول الثاني : أنه يجوز ذلك في ضرورة الشعر فقط . وهذا قول كثير من المتقدمين والمتأخرين[3]، وقد عزاه القيرواني إلى الكوفيين[4].

وقد استدل هؤلاء بما رواه ثعلب[5] :

وما نُبالي إذا ما كنتِ جارتَنا ألا يجاورَنا إلاكِ ديَّارُ[6]

فأتي بالضمير المتصل بعد (إلا) ، وهو كاف المخاطبة.

وقد رد المبرد _كعادته_ هذا الشاهد بأن الرواية الصحيحة للبيت هي :

..... ألا يجاورنا سواكِ ديار[7].

ففي هذا الرواية يسقط الاحتجاج بالبيت ؛ لأن البيت لم يشتمل على (إلا) أصلاً .

١انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٠٣/٣ ، أوضح المسالك : ٨٧/١ ، شرح الأشموني : ٧٤/١ .

٢انظر : المقتضب : ٢٦١/١ ، التصريح : ٩٨/١ ، موارد البصائر : ٣٦٧ .

٣انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٦٢ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١٥٢/١ ، التذييل والتكميل : ٢٣٣/٢ ، شرح التسهيل للمرادي : ١٦٣ ، المساعد : ١٠٦/١ .

٤انظر : ما يجوز للشاعر ضرورة : ٢٢٥ .

٥انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٠٣/٣ ، خزانة الأدب : ٢٧٩/٥.

٦ البيت لا يعرف له قائل ، انظر : الخصائص : ٣٠٧/١ ، شرح المفصل : ١٠١/٣ ، خزانة الأدب : ٢٧٨/٥ ، الدرر اللوامع : ١٧٦/١ .

٧انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢٢٥ ، التصريح : ٩٨/١ ، موارد البصائر : ٣٦٧ .

وقد اعترض الشيخ خالد الأزهري[1] على المبرد في طعنه في الرواية التي احتج بها المجيزون بأنه قد ورد شاهد آخر على جواز ذلك ضرورة ، وهو قوله :

أعوذُ بربِّ العرشِ مِن فئةٍ بَغَتْ عليَّ فما لِيَ عَوْضُ إلاهُ ناصرُ[2]

فقال : إلاهُ ، فأتى بالضمير المتصل بعد (إلا) .

القول الثالث : أنه يجوز في سعة الكلام مجيء الضمير المتصل بعد (إلا) . وهو مذهب أبي بكر بن الأنباري[3] من الكوفيين .

والقول الصحيح عندي هو قول من ذهب إلى جواز مجيء الضمير المتصل بعد (إلا) إذا دعت إليه الضرورة الشعرية ؛ لأن الأصل في الضمير أن يكون متصلاً ، فجاء هذا الضمير على الأصل الذي كان عليه قبل دخول (إلا) عليه[4].

١٧–تغيير لفظ العلم إلى لفظ آخر

في مسألة تغيير لفظ الاسم العلم حكمان :

الأول : ما يجوز في الشعر وفي النثر ، وذلك مثل تصغير اللفظ نفسه ، كقولك في عبد الله :عبيد الله .

الثاني : ما يجوز في ضرورة الشعر ، وهو أن يغير اللفظ إلى لفظ آخر يُعرف به الاسم نفسه ، ومن ذلك قولهم في : سليمان : سَلاَّم ، وفي عبد الله : مَعْبَد[5].

لكن هناك مسألة تتفرع عن هذه المسألة ، وهي حكم تغيير لفظ العلم إلى لفظ آخر على سبيل الغلط ، كقول الشاعر :

والشيخُ عثمانُ أبو عَفَّانَ[6]

١انظر : التصريح : ٩٨/١ .

٢البيت للكميت بن زيد الأسدي ، انظر : ديوانه : ١٦٧/١ ، الكتاب : ٣٣٩/٢ ، شرح المفصل : ٩٣/٢ ، وبلا عزو في : المقتضب : ٤٢٤/٤ ، التصريح : ٩٨/١ .

٣انظر : شرح التسهيل للمرادي : ١٦٣ ، التصريح : ٩٨/١ .

٤انظر : خزانة الأدب : ٢٧٩/٥ .

٥انظر : ضرورة الشعر للسيرافي : ١٤٢ ، موارد البصائر : ٣٤٤ .

٦البيت لا يعرف قائله ، انظر : ضرورة الشعر للسيرافي : ١٤٦ ، همع الهوامع : ٣٤٩/٥ ، موارد البصائر : ٣٤٥ ، الدرر اللوامع : ٢٥٨/٦ .

فغلط الشاعر هنا فظن أن كنية عثمان بن عفان ـرضي الله عنهـ أبو عفان ، والواقع خلافه ، لأن أباه هو عفان ، أما كنيته فهي : أبو عمرو[1] .

وقد اختلف النحويون في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أن مثل ذلك لا يجوز مطلقاً ، لا في شعر ولا في نثر ، وهذا قول جمهور النحويين[2] .

وحجتهم أن ذلك من أغلاط الشعراء ، ومن الخطأ متابعتهم في تلك الأغلاط والقياس عليها[3] .

القول الثاني : أن ذلك يجوز في الضرورة الشعرية . وهو قول عزاه الآلوسي[4] إلى الفراء والسيد المرتضى ، وهو الظاهر من كلام أبي بكر الأنباري[5] .

والقول الصحيح عندي هو قول من منع وضع اسم مكان آخر على سبيل الغلط ؛ لأن في ذلك مخالفة لواقع الحال ، فمثل ذلك يجب أن يمنع ، إضافة إلى ما قد يسببه مثل هذا من وقوع اللبس وضعف المعنى وغموضه .

١٨–دخول كاف التشبيه على ياء المتكلم

من القواعد المتفق عليها هي أنه لا يجوز دخول كاف التشبيه على ياء المتكلم في حال السعة ، فلا يقال أنت كِيْ ، وإنما يجب استعمال (مِثْل) في هذا التعبير وما شابهه ، فيقال : أنت مثلي[6] .

أما عن حكم دخول الكاف على الياء في الضرورة الشعرية فإن للنحويين فيه قولين :

القول الأول : أنه يجوز للشاعر في حال الضرورة إدخال الكاف على ياء المتكلم . وهو قول سيبويه[7]

١انظر : ضرورة الشعر للسيرافي : ١٤٦ ، موارد البصائر : ٣٤٥.

٢انظر : ضرورة الشعر للسيرافي : ١٤٥، ضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٤٦ ، همع الهوامع : ٣٤٩/٥ ، موارد البصائر : ٣٤٥ ، الضرائر للآلوسي : ١٠٦ .

٣انظر : الصاحبي : ٤٦٩ ، الضرائر للآلوسي : ١٠٦ .

٤ انظر : الضرائر : ١٠٦ .

٥انظر : شرح القصائد السبع الطوال : ٢٦٩ .

٦انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢٢٧ .

٧الكتاب : ٣٨٥/٢ ، موارد البصائر : ٣٥٥ .

وجمهور النحويين[1] .

واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

وإذا الحربُ شمَّرَتْ لم تكنْ كِيْ حينَ تدعُو الكُماةُ فيها نَزَالِ[2]

فأدخل الكاف على الياء ؛ أي : لم تكن مثلي[3] .

القول الثاني : أنه لا يجوز مطلقاً إدخال الكاف على ياء المتكلم ، لا في نثر ولا في شعر . وهو قول هشام بن معاوية[4]والفراء[5] .

ونفى الفراء أن تكون العرب قد تكلمت بمثل هذا الكلام أصلاً[6] .

ورد هشام الاستشهاد بالبيت لأنه من قول بشار بن برد ، ومن المعلوم أنه شاعر مولد لتأخره عن عصور الاحتجاج[7] .

وعندي أن مذهب من منع دخول الكاف على ياء المتكلم في الضرورة هو الصحيح وإن كان مخالفاً لما عليه جمهور النحويين ؛ لأن فيه من السماجة والقبح وندرة الاستعمال ومخالفة القاعدة ما يجعله يرقى إلى مرتبة المنع حتى لو دعت إليه الضرورة الشعرية .

١انظر : ضرورة الشعر للسيرافي : ١٧٠ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ٣٠٩ ، موارد البصائر : ٣٥٥ ، الضرائر للآلوسي : ١٣٤ .

٢البيت معزو إلى بشار بن برد في : الدرر اللوامع :١٥٤/٤ ، ولم أقف عليه في ديوانه ، وبلا عزو في : ضرائر الشعر لابن عصفور : ٣٠٩ ، موارد البصائر : ٣٥٥ ، خزانة الأدب : ١٩٧/١٠ .

٣انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور : ٣٠٩ ، ارتشاف الضرب : ٤٣٦/٢ ، موارد البصائر : ٣٥٥ ، الضرائر : ١٣٤ .

٤انظر : خزانة الأدب : ١٩٨/١٠ ، الضرائر للآلوسي : ١٣٥ .

٥انظر : ارتشاف الضرب : ٤٣٦/٢ ، خزانة الأدب : ١٩٨/١٠ ، الضرائر للآلوسي : ١٣٥ .

٦انظر : خزانة الأدب : ١٩٨/١٠ .

٧انظر : خزانة الأدب : ١٩٨/١٠ ، الضرائر للآلوسي : ١٣٥ .

الفصل الثاني : موقف المتأخرين من الخلاف بين البصريين والكوفيين فيما يجوز ضرورة

كان للنحويين المتأخرين تأثر شديد بالخلاف بين البصريين والكوفيين فيما يجوز ضرورة ، إذ أدلى كثير منهم بدلوه في تلك المسائل مناقشة أو اعتراضاً أو استدلالاً أو استدراكاً ، وفيما يأتي ثلاثة مباحث تبين موقف النحويين المتأخرين من ذلك الخلاف :

المبحث الأول : الموافقة للبصريين .

قدمت هذا المبحث بالذكر ؛ لأن تأثر النحويين المتأخرين بالبصريين شديد سواء أكان في مسائل الضرورة أم في المسائل والقواعد النحوية عامة ، وسأقتصر في هذا المبحث على توضيح تأثرهم بهم في مسائل الضرورة ؛ لأنها هي أساس هذا البحث ، وقبل أن أتطرق إلى هذه المسائل أود أن أنبه على أن مرادي بموافقة المتأخرين للبصريين أو الكوفيين هو أن يختار أكثر المتأخرين ذلك القول ، وليس بالضرورة أن يكونوا مجمعين على اختياره ؛ لأن الإجماع على مسألة ما وخاصة عند المتأخرين أمر نادر الحدوث ؛ لكثرة عديدهم ، وتعدد آرائهم وتشعبها ؛ نتيجة إطلاعهم على مؤلفات واجتهادات كثيرة ، مما يجعل مسألة إجماعهم على رأي ما صعب الحدوث .

وقد أخذ المتأخرون بقول البصريين في مسائل بلغ عددها أربعاً .

وها أنا ذا أورد مثالاً على ذلك ، وهو أن جل المتأخرين ذهبوا إلى أنه (كلتا) مثناة في المعنى دون اللفظ ، ولذلك لا يصح استعمال مفرد لها لا في نثر ولا في شعر ، وهذا هو مذهب البصريين في هذه المسألة ، وذهب الكوفيون إلى أنها مثناة في اللفظ والمعنى ، ولأن ذلك كان هو رأي الكوفيين فقد أجازوا للشاعر أن يأتي بمفرد لها إذا دعته الضرورة إلى ذلك[1].

ومنه أيضاً أن معظم المتأخرين منعوا زيادة (مَنْ) مطلقا، وهم في ذلك قد أخذوا برأي البصريين في هذه المسألة ؛ إذ يرى البصريون امتناع زيادة (مَنْ) في

١انظر : المسألة ذات الرقم : ١٠ .

الكلام نثراً وشعراً ؛ لأنها اسم والأسماء لا تُزاد ، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى منع زيادتها في النثر ، وجوازه في الشعر للضرورة مستدلين على ذلك ببعض الشواهد[1].

المبحث الثاني : الموافقة للكوفيين .

ما ذكرته في المبحث السابق من شدة تأثر النحويين المتأخرين بالنحو البصري لا يعني أنهم قد تابعوا البصريين في جميع المسائل التي اختلفوا فيها مع الكوفيين فيما يجوز في الضرورة ؛ لأن المتأخرين وإن كانت النزعة البصرية قد غلبت عليهم واصطبغوا بها ، إلا أنه لم يكن منهجهم التقليد الأعمى ، وإنما إمعان النظر في المسألة والتدقيق في الشواهد ، ومن ثم الأخذ بالقول الذي يرونه صائباً ، يدل على ما ذكرته أنهم قد خالفوا البصريين في مسألتين رأوا فيهما أن الصواب مع الكوفيين ، وهما :

الأولى : مسألة منع الاسم المصروف من الصرف للضرورة الشعرية ؛ إذ ذهب أكثر المتأخرين إلى القول بأنه يجوز للشاعر إذا اضطر أن يمنع الاسم المصروف من الصرف ، وهذا القول هو مذهب الكوفيين ، الذين استدلوا له بعدد كبير من الشواهد الشعرية ، أما جمهور البصريين فإن رأيهم في هذه المسألة مناقض لرأي الكوفيين ؛ إذ يرون عدم جواز منعه حتى لو اضطر شاعر إلى ذلك[2].

الثانية : مسألة مجيء ضمير النصب المنفصل في محل جر ، فقد ذهب معظم المتأخرين إلى جوازه إذا دعت إليه الضرورة ، وهم في ذلك موافقون للكوفيين في تجويزهم ذلك ، أما البصريون فإنهم يمنعونه ألبتة حتى لو دعت إليه ضرورة الشعر[3].

ومما يدل على ما ذكرته من أن المعيار غالباً في اختيار المتأخرين لرأي ما واستقلالهم في ذلك هو معيار علمي يقوم على إمعان النظر والتدقيق ، ومن ثم الاجتهاد في الاختيار ، أنهم قد ينقسمون في اختياراتهم لأحد الأقوال في مسألة الواحدة ، فيأخذ فريق منهم بقول البصريين ، ويأخذ الفريق الآخر بقول الكوفيين

١انظر : المسألة ذات الرقم : ٢ ، وللاستزادة انظر المسألتين ذواتي الرقمين : ٦ ، ٧ .

٢انظر : المسألة ذات الرقم : ٤ .

٣انظر : المسألة ذات الرقم : ١١ .

دون أن تكون الأغلبية مع أحد الفريقين ، وفي هذا دلالة واضحة على تنوع الاجتهاد واختلاف النظر وحرية الاختيار .

ولذلك أمثلة[1]، منها أن المتأخرين انقسموا في حكم إدخال يا النداء على (اللهم) في الضرورة الشعرية ؛ إذ ذهب بعضهم إلى امتناعه نثراً وشعراً مطلقاً ، وهم في ذلك متأثرون بمذهب البصريين في هذه المسألة ، وذهب بعضهم إلى أنه يجوز للشاعر المضطر فعل ذلك ، وما ذهب إليه هؤلاء هو نفسه قول الكوفيين[2].

١انظر : في المسائل ذوات الأرقام : ١ ، ٣ ، ٩ .
٢انظر : المسألة ذات الرقم : ٩ .

المبحث الثالث : الأخذ بقول آخر .

وهذا المبحث يؤكد ما أشرت إليه من أن كثيراً من المتأخرين كان متحررا من التبعية المطلقة لمذهب معين ، فتجد بعض النحويين المتأخرين يرى أن مذهب البصريين ومذهب الكوفيين ليسا صواباً في مسألة ما ، فيأخذه الاجتهاد إلى الأخذ بقول جديد لم يقل به أحد المذهبين ، وفي الغالب يكون ذلك القول الجديد مستفاداً من أحد القولين أو منهما كليهما ، فمن ذلك أن البصريين قد ذهبوا إلى عدم جواز منع الاسم المصروف من الصرف في الضرورة ، أما الكوفيون فقد أجازوه، وقد أخذ بعض المتأخرين كابن يعيش والمرادي بقول وسط في هذه المسألة ؛ إذ ذهبوا إلى جواز منع الاسم المصروف من الصرف للضرورة إذا كان علماً ، وامتناعه في غير ذلك[1].

وقد يصل الاجتهاد من بعض المتأخرين إلى الذروة فلا يأخذ في المسألة بقول أحد المذهبين البصري أو الكوفي ، ولا بقول وسط بينهما ، وإنما يذهب في المسألة إلى قول جديد مخالف تماما لما ذهب إليه كلا المذهبين ، فمن ذلك أن البصريين قد منعوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة بغير الظرف والجار والمجرور ، وأجاز الكوفيون الفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور في الضرورة الشعرية ، وعليه فإن المذهبين متفقان على منع الفصل بين المتضايفين في النثر ، إلا أن بعض المتأخرين كابن مالك وابن هشام لم يروا الصواب مع أحد المذهبين فذهبوا إلى قول جديد لم يسبقوا إليه ، وهو أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ليس خاصاً بالشعر ، وإنما يجوز الفصل بينهما في النثر في مسائل محددة ، واستندوا في ذلك على شواهد نثرية فصيحة[2].

١انظر المسألة ذات الرقم : ٢ ، وينظر أيضاً للاستزادة المسألتين ذواتي الرقمين : ٣ ، ٨ .
٢انظر : المسألة ذات الرقم : ٩ .

الفصل الثالث : أثر اختلاف الرواية للبيت في الخلاف بين المذهبين

من المعلوم أن بعض الشواهد الشعرية قد وصلت إلينا مروية بأكثر من رواية ، وفي الأعم الأغلب يكون اختلاف الرواية هذا ليس له أي تأثير في الحكم النحوي ، إذ لا يعدو أن يكون اختلافاً في بعض الألفاظ والمعاني التي ليس لها علاقة بالأحكام النحوية ، لكنه في بعض الأحيان _كما هو الحال فيما سأتناوله في هذا المبحث_ يكون لاختلاف الرواية الأثر الأكبر في الحكم النحوي ، ويدخل ضمن ذلك الأحكامُ التي جُعلتْ خاصة بالضرورة الشعرية ، وإليك توضيحاً لما قلته ، فقد يكون الشاعر في إحدى الروايتين التي روي بهما الشاهد الشعري قد ركب ضرورة من الضرائر التي اختلف في جوازها بين النحويين ، في حين أنه في الرواية الأخرى لم يرتكب الضرورة نفسها ، فكل من الفريقين المختلفين قد يجيز المسألة أو يمنعها تبعاً للرواية التي وصلته للبيت ، وفيما يأتي إيراد لصورتين من أثر اختلاف الرواية في الخلاف بين المذهبين ، وقد جعلت كلاً منهما في مبحث مستقل:

المبحث الأول : القول بالجواز

قد يعتمد بعض النحويين في إجازته لمسألة ما في الضرورة الشعرية على رواية للبيت ، تكون شاهداً على ما ذهب إليه ، ومن ذلك ما فعله الكسائي الذي كان يقول بأن (مَنْ) يجوز زيادتها في الضرورة الشعرية ، وهو في ذلك مخالف للبصريين وبعض الكوفيين الذين منعوا زيادة (من) في النثر وفي الشعر ، وقد اعتمد الكسائي في تجويزه هذه المسألة على شواهد ، منها قول عنترة :

ياشاةَ مَنْ قَنَصٍ لمن حلَّتْ لهُ حَرُمَتْ وكنتُ أَظُنها لم تُحرَمِ

فـ(مَن) زائدة ، والتقدير يا شاةَ قَنصٍ .

وهذه الرواية التي اعتمد عليها الكسائي ليست هي الرواية المشهورة للبيت ؛ لأن الرواية المشهورة هي (ما) بدل (من)[1]، وهذا ما دعا بعض النحويين إلى التشكيك في رواية الكسائي ، وهذا الاعتراض من هؤلاء لا يثبت على المحك ؛

١انظر : شرح القصائد السبع الطوال : ٣٥٣ ، شرح المفصل لابن يعيش : ١٢/٤ ، شرح التسهيل : ٢١٦/١ .

لأن الكسائي ـرحمه اللهـ هو من نقل هذه الرواية ، وقد ذكر ذلك أبو بكر بن الأنباري عن الفراء[1]، كما أن الكسائي يعد جبلا شاهقا في مجال الرواية ، فقد كان في مقدمة العلماء الذين جمعوا اللغة ونقلوها لنا ، وعليه فيجب قبول روايته في هذا البيت وفي غيره[2].

المبحث الثاني :القول بالمنع

كان لبعض النحويين موقف متشدد في قبول الرواية التي روي بها البيت لدى المخالفين فقد يرد ويخطئ كل رواية تخالف ما يحفظه ، وهذا التشدد لم يكن هو الغالب لدى النحويين من كلا المذهبين ، وعندي أن السبب في ذلك يعود إلى إيمانهم بأن في تعدد الروايات للبيت الواحد إثراء للغة ، ولهذا فقد كانت تلك الروايات مع تعددها صالحة كلها للاحتجاج عندهم ، ولهذا فمن النادر أن تجد نحوياً من جمهور النحويين وأعلامهم كالخليل وسيبويه والكسائي وغيرهم يرد رواية روي بها شاهد من الشواهد .

لكن هناك نحوياً قد أسرف إسرافا شديدا في رد بعض الروايات ، وهو المبرد ، الذي عُرف عنه ولعه بالتخطئة ؛ إذ خطأ إمام النحويين سيبويه في مسائل شتى ، ورمى كثيراً من القراء باللحن في قراءات بعضها متواتر ، ولهذا فلا يستبعد أن يسلك مثل هذا المسلك في رد الرواية وإسقاط حجية بعضها ، لكن ما يدعو إلى التعجب والاستغراب هو أنه قد أسرف في القدح في الروايات ، وفي هذا البحث مسائل عدة تدل على ما ذكرته ، فضلا عن مسائل النحو قاطبة التي اشتهر فيها المبرد أيضا برد كثير من الروايات ، فمن ذلك أن البصريين ومنهم المبرد يذهبون إلى منع حذف باء الإلصاق في النثر وفي الشعر مطلقاً ، مخالفين في ذلك الكوفيين الذين يرون جواز حذفها في ضرورة الشعر فقط ، مستدلين على ما قالوه بقول الشاعر :

تَمُرُّونَ الديارَ ولم تَعُوجوا كلامكمُ عليَّ إذن حرامُ

١انظر : شرح القصائد السبع الطوال : ٣٥٣ .
٢انظر : المسألة ذات الرقم : ٢ .

فرد المبرد هذا الشاهد محتجاً بأن الرواية الصحيحة للبيت هي :

مَرَرْتُم بالديارِ ولم تَعوجوا .....[1]

والذي أراه أن تجنب فحول العلماء وجمهورهم هذا المسلك وهو المبالغة في رد الروايات المتعددة للبيت الواحد فيه دلالة على قناعتهم بعدم صحته ؛ لأن الروايات كلها حجة متى ما ثبت نقلها عمن يستشهد بكلامه سواء أكان الشاعر نفسه أم غيره ممن يُحتج بكلامه.

والحق أن المبرد لم يتفرد برد الرواية ، وإنما كان تفرده في الإكثار من ذلك ، لأن هناك من النحويين من رد بعض الروايات لكنهم لم يكثروا من ذلك إكثار المبرد ، منهم نحويون متقدمون كالفراء ، ومتأخرون كابن يعيش وابن مالك[2].

وهذا مثال على ما ذكرته آنفا ، وهو أن الفراء كان موافقاً للبصريين في منعهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظروف في الضرورة الشعرية ، ومخالفاً للكوفيين الذين أجازوا الفصل بينهما بغير الظروف ، مستدلين بقول الشاعر :

فَزَجَجْتُها بمَزَجّةٍ زَجَّ القلوصَ أبي مَزَادة

فقد فصل بين المضاف (زج) والمضاف إليه (أبي) بالمفعول به (القلوص) .

وقد رد الفراء هذه الرواية بحجة أن الرواية الصحيحة للبيت هي :

فَزَجَجْتُها بمَزَجّةٍ زَجَّ القلوصِ أبو مَزَادة[3].

وعلى هذه الرواية لا يكون ثمة فصل بين المتضايفين ؛ لأن (زج) مضاف ، و(القلوص) مضاف إليه ، و(أبو مزادة) فاعل المصدر (زج) .

١انظر : المسألة ذات الرقم : ٥ ، وللاستزادة انظر : المسائل ذوات الأرقام : ٤ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦.

٢انظر : المسألة ذات الرقم : ٢ .

٣انظر : المسألة ذات الرقم : ٩ .

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث أورد بإيجاز ثمراته التي أينعها :

١-بلغ عدد المسائل التي وقع فيها خلاف بين البصريين والكوفيين فيما يجوز استعماله ضرورة ثماني عشرة مسألة .

٢-تنوعت المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون فيما يجوز ضرورة ، فمنها ما يتعلق بالزيادة ، ومنها ما يندرج تحت النقص ، ومنها ما يدخل تحت التقديم والتأخير ، ومنها ما له علاقة بالبدل .

٣-في هذا البحث دليل على صحة ما عرف عن الكوفيين من أنهم يجنحون إلى التيسير والتسهيل ، وما عرف عن البصريين من التشدد والتثبت قبل إجازة مسألة ما ؛ إذ أجاز الكوفيون عددا من المسائل لم يجزها البصريون ، وبلغ عددها عشر مسائل[١] ، أما البصريون فقد كان لديهم بعض التشدد في تجويز بعض المسائل ؛ إذ أجازوا مسألتين فقط منعهما الكوفيون[٢] .

٤-وافق جمهور النحويين المتأخرين البصريين في أربع مسائل ، في حين أنهم وافقوا الكوفيين في مسالتين ، وهذا دليل على أن ثمة استقلالاً في البحث العلمي لدى كثير من النحويين المتأخرين ، فمع تأثرهم الشديد بالنحو البصري لم يمنعهم ذلك من أن يدققوا في أقوال النحويين ، ويأخذوا بما يرونه صحيحاً من منظور علمي بحث .

٥-كان لكثير من المتأخرين شخصية بارزة في هذا البحث إذ لم يقتصروا على موافقة أحد المذهبين ، وإنما استدل واعترض ، بل إن من النحويين المتأخرين من كانت له شخصية بارزة في البحث النحوي فأخذ في بعض المسائل بأقوال جديدة ، مستنداً إلى أدلة وشواهد تقوي ما ذهب إليه.

١انظر : المسائل ذوات الأرقام : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١.

٢انظر : المسألتين ذواتي الرقمين : ١٢ ، ٧ .

٦-كان لتعدد الرواية للبيت الواحد أثراً كبيراً في الخلاف بين البصريين والكوفيين فيما يجوز ضرورة ، إذ هو من أهم الأسباب التي أدت إلى نشأة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في تلك المسائل.

٧-ظهر في هذا البحث بصورة واضحة تشدد المبرد في قبول الروايات التي تخالف ما يراه ، فقد كان أكثر النحويين ردا وقدحاً في رواية بعض الأبيات، وهذا منهج فريد اتخذه المبرد وسار عليه ، مخالفاً في ذلك منهج النحويين .

ثبت المصادر

. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبد اللطيف الزبيدي ، تحقيق : د. طارق الجنابي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ. ١٩٨٧م .

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : د. مصطفى النماس، مطبعة المدني ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ. ١٩٨٩م .

ـ الإرشاد إلى علم الإعراب ، لشمس الدين الكيشي ، تحقيق : د. عبدالله البركاتي ود. محسن العميري ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ. ١٩٨٩م .

. أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، المجمع العلمي العربي بدمشق .

ـ الإصباح في شرح الاقتراح ، للدكتور محمود فجال ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ. ١٩٨٩م .

ـ إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق : د. حمزة النشرتي ، دار المريخ ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ. ١٩٧٩م .

ـ الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق : د. عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ. ١٩٨٨م .

ـإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه ، عالم الكتب.

. إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م .

. الاقتراح = الإصباح .

ـ أمالي ابن الشجري ، لابن الشجري ، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .
ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٢٣هـ. ٢٠٠٢م .
ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تحقيق : د. عياد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ. ١٩٨٦م .
ـ البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : د. طه عبدالحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ. ١٩٨٠م.
. التبصرة والتذكرة ، للصيمري ، تحقيق : فتحي أحمد علي الدين ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ. ١٩٨٢م .
ـ التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي .
. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : د. عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ. ١٩٨٦م .
ـ تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب للأعلم الشنتمري ، تحقيق : د. زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٥هـ. ١٩٩٤م.
. التخمير = شرح المفصل في صنعة الإعراب .
. التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى .
. التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، دار الفكر .
ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ. ٢٠٠١م .

ـ الجمل في النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ. ١٩٨٤م.

. الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م .

ـ حاشية الدسوقي لمصطفى محمد عرفة الدسوقي ، مكتبة المشهد الحسيني ، القاهرة .

. حاشية الصبان على شرح الأشموني ، لأبي العرفان الصبان ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .

. الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي ، تحقيق : د. مصطفى إمام ، مطبعة الدار المصرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩م .

ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٩هـ . ١٩٨٩م.

ـ الخصائص ، لابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ. ١٩٨٦م .

. ديوان الأقيشر الأسدي ، جمعه وحققه خليل الدويهي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩١م .

ـ ديوان بشر بن أبي خازم ، تحقيق عزة حسن ، دار الثقافة ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢م .

ـ ديوان جرير بن عطية ، تحقيق نعمان أمين طه ، دار المعارف ، ج.م.ع ، الطبعة الثالثة.

. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، تحقيق سيد حنفي حسنين ، دار المعارف ، ج.م.ع ، ١٩٧٧م .

ـشرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الأندلس ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٨م .
. شعر الأحوص الأنصاري ، جمعه وحققه عادل سليمان نفاع وحسين عطوان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد عبد النور المالقي ، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م .
. سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ. ١٩٩٣م .
. شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : د. وهبة متولي عمر سالمة ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م .
ـ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ، تحقيق : د. محمد علي سلطاني ، دار المأمون ، دمشق ، بيروت ، ١٩٧٩م .
ـ شرح ألفية ابن مالك لمحمد بن أحمد الهواري ،تحقيق د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، ١٤٢٠هـ. ٢٠٠٠م .
ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك للأشموني ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .
ـ شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق : د. عبدالرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون ، دار هجر ، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ. ١٩٩٠م .
ـ شرح التسهيل ، للمرادي ، تحقيق محمد عبدالنبي محمد أحمد عبيد ، مكتبة الإيمان ، المنصورة ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.٢٠٠٦م .
. شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح .
ـ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر الأنباري ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الخامسة.

. شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق : د. عبدالمنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ. ١٩٨٢م .
ـ شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، مصورة دار الكتب المصرية تحت رقم ١٣٧ .
ـ شرح اللمع ، لابن برهان العكبري ، تحقيق : د. فائز فارس ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ. ١٩٨٤م .
. شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، لصدر الأفاضل الخوارزمي ، تحقيق : د. عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠م.
. شرح المفصل ، لابن يعيش ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .
. شرح المقدمة الجزولية الكبير ، لأبي علي الشلوبين ، تحقيق : د. تركي بن سهو العتيبي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ. ١٩٩٤م .
ـ شرح ملحة الإعراب ، لأبي محمد الحريري ، تحقيق د. أحمد محمد قاسم ، مكتبة دار التراث، الطبعة الثانية ، ١٤١٢هـ. ١٩٩١م .
ـ الصاحبي لأحمد بن فارس ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة.
ـ الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، لمحمود شكري الآلوسي ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ. ١٩٩٨م .
ـ الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي ، للدكتور : عبدالعال شاهين ، دار الرياض للنشر والتوزيع ، الرياض .
ـ ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠م .
. الضرورة الشعرية في النحو العربي ، للدكتور : محمد حماسة عبداللطيف ، مكتبة دار العلوم ، مصر .

ـ ضرورة الشعر ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م .
ـ الفوائد والقواعد ، لعمر بن ثابت الثمانيني ، تحقيق د. عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ. ٢٠٠٢م .
. فيض الإنشراح من روضي طي الاقتراح ، لمحمد بن الطيب الفاسي ، تحقيق : د. محمود يوسف فجال ، دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ. ٢٠٠٠م .
ـ القول المبين في الضرورة الشعرية عند النحويين ، للدكتور : إبراهيم بن صالح الحندود ، نادي القصيم الأدبي ، بريدة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ. ٢٠٠١م .
ـ الكامل في اللغة والأدب للمبرد ، تحقيق : د. محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ. ١٩٩٣م.
.كتاب سيبويه ، لعمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ. ١٩٨٣م .
ـ كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ. ١٩٨٨م .
ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري ، تحقيق : محمد الصادق قمحاوي ، ١٣٩٢هـ. ١٩٧٢م ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
ـ اللامات ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م .
ـ اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : غازي طليمات ود. عبد الإله نبهان ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ . ١٩٩٥م.
ـ اللمع في العربية ، لابن جني ، تحقيق : حامد المؤمن ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م .

. ما يجوز للشاعر في الضرورة ، لأبي عبد الله القيرواني ، تحقيق : د.محمد زغلول سلام ، ود. محمد مصطفى هدارة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ج.م.ع .
ـ المتبع في شرح اللمع ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : د. عبد الحميد الزوي ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤م.
. مجالس ثعلب لأبي العباس ثعلب ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ج.م.ع ، الطبعة الخامسة.
ـ مجالس العلماء ، للزجاجي ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ. ١٩٨٣م.
. المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : مصطفى الحدري ، مجمع اللغة العربية بدمشق.
. المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق محمد كامل بركات ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى .
ـ مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق : د. حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٨هـ. ١٩٨٨م .
ـ معاني القرآن ، للأخفش الأوسط ، تحقيق : د. فائز فارس ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ. ١٩٨١م .
ـ معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .
ـ معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ. ١٩٩٤م.
ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٥م .
ـ المقتضب ، للمبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت.

ـ المقرب لابن عصفور ، تحقيق : أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري ، الطبعة الأولى ، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م .

ـموارد البصائر لفرائد الضرائر ، لمحمد سليم بن حسن عبدالحليم ، تحقيق : د. حازم سعيد يونس ، دار عمار ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

. نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم السهيلي ، تحقيق : د. محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض ، الطبعة الثانية.

ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ، تحقيق : زهير سلطان ، معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : عبدالسلام هارون ود. عبدالعال سالم مكرم ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.